مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثمانون

## الجلسة 9861

الخميس، 20 شباط/فبراير 2025، الساعة 15/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد غنغ شوانغ/السيد سون تشي تشيانغ | (الصين) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد ترتياكوف |
| | باكستان | السيد أجمل |
| | بنما | السيد دياس فيلاسكيس |
| | الجزائر | السيدة رمدوم |
| | جمهورية كوريا | السيدة تشوي سيوون |
| | الدانمرك | السيد كيبلغارد |
| | سلوفينيا | السيدة كارلي سيتار |
| | سيراليون | السيدة كريم |
| | الصومال | السيد عبد الله علي يوسف |
| | غيانا | السيدة بارماناند |
| | فرنسا | السيد وافران |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة جونز |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد دياز |
| | اليونان | السيد ثانوبولوس |

**جدول الأعمال**

صون السلام والأمن الدوليين

ممارسة تعددية الأطراف، والإصلاح، وتحسين الحوكمة العالمية

رسالة مؤرخة 3 شباط/فبراير 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2025/78)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*عُلقت الجلسة الساعة 17/25 يوم الثلاثاء 18 شباط/فبراير واستؤنفت يوم الخميس 20 شباط/فبراير الساعة 15/00.*

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أود أن أُذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق ليتسنى للمجلس إنجاز أعماله بسرعة. وستُنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد هوانغ جيانغ دانغ** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة الهامة.

ترحب فييت نام بالمناقشة المفتوحة التي تنعقد اليوم. وبالنظر إلى المناخ السياسي الحالي، فإن موضوعها المتعلق بتعددية الأطراف موضوع حسن التوقيت ومهم على حد سواء. فالعالم يدخل مجدداً في مرحلة مضطربة تتسم بتحديات معقدة ومتعددة الأوجه. وصعود سياسات القوة وتآكل القانون والأعراف الدولية وتزايد انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة أمور تهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي. والميل المتزايد للجوء إلى العنف بدلاً من التسوية السلمية للمنازعات يقوض النظام الدولي الذي حافظ على السلام والأمن لما يقرب من ثمانية عقود وحال دون نشوب حرب عالمية أخرى.

إن احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يكمن في صميم التعاون العالمي. والتقيد الصارم بالمبادئ الأساسية للميثاق، ولا سيما حظر التهديد باستعمال القوة واستعمالها وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، يضمن الاستقرار اللازم لتحقيق التنمية المستدامة والتمتع بحقوق الإنسان. وأي انحراف عن هذه المبادئ يقوض الثقة في النظام الدولي ويشكل مخاطر جسيمة على السلام والأمن الدوليين.

وللتوضيح، لم يخلُ العالم يوماً من المخاطر والتحديات، ولكن أكثر ما يثير القلق اليوم هو التردد المتزايد لبعض الدول في تدعم تعددية الأطراف، مفضلةً بدلاً من ذلك السعي وراء المصالح الذاتية الضيقة والعمل الانفرادي والتدابير القسرية. ولا تزال فييت نام تشعر بقلق عميق إزاء هذا الاتجاه. وننضم إلى الآخرين في الدعوة إلى تجديد الالتزام بتعددية الأطراف والعمل الجماعي واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن معالجة عدم المساواة في الحوكمة العالمية أمر بالغ الأهمية. فقد أدت التفاوتات المتزايدة، سواء داخل الدول أو فيما بينها، إلى تأجيج عدم الثقة وعدم الاستقرار والنزاع. وأخفق النظام الحالي المتعدد الأطراف مرارا وتكرارا في الاستجابة بفعالية للأزمات بسبب الاختلالات في سلطة صنع القرار.

وندعو إلى إجراء تغييرات عاجلة لضمان قدر أكبر من الشمولية، لا سيما من خلال إعلاء أصوات البلدان النامية وتعزيز مشاركتها. وسيؤدي تعزيز دور بلدان الجنوب في عملية صنع القرار المتعددة الأطراف إلى تعزيز المساءلة وتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وأمنية أفضل في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يبدأ الإصلاح هنا، في المجلس. ولا تزال فييت نام من المناصرين الثابتين لتعددية الأطراف وتعزيز التعاون العالمي. فقد أسهمنا بنشاط في تعزيز المؤسسات الدولية، لا سيما من خلال رابطة دول

جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، وفي تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وتجسد هذه الجهود التزامنا العميق بالتضامن والتعاون الدوليين، ويُضطلع بها من أجل مصلحة شعوبنا ورفاهها في المقام الأول.

وفي هذه الأوقات الصعبة، تؤمن فييت نام إيمانا راسخا بأننا يمكن أن نبني عالماً أكثر سلاما وازدهارا وإنصافا للجميع من خلال العمل معا وتعزيز نهج متعدد الأطراف إزاء حل المشاكل العالمية، مسترشدين بالثقة والاحترام المتبادلين والامتثال للقانون الدولي.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

**السيد كيو** (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، وللصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة الرفيعة المستوى بشأن ممارسة تعددية الأطراف وإصلاح الحوكمة العالمية وتحسينها. كما أعرب عن امتناني للأمين العام ولمقدمي الإحاطات ولزملائي المتكلمين على ملاحظاتهم الثاقبة.

بينما نحتفل بمرور 80 عاماً على تأسيس الأمم المتحدة، علينا أن نتأمل في مبادئنا الأساسية التي استرشدت بها هذه المؤسسة – أي السلام والأمن والسيادة والتعاون الدولي. وقد حالت هذه المبادئ دون وقوع كوارث عالمية ووفرت أطراً للحوار. غير أن تعددية الأطراف تواجه اليوم تحدياً بطريقة غير مسبوقة. وبدلاً من الوحدة، نشهد انقسامات متزايدة. وبدلاً من الدبلوماسية، نشهد النهج الانفرادي. وبدلاً من التعاون، يزداد انعدام الثقة. وإذا أردنا أن نحمي السلام والاستقرار للأجيال المقبلة، يجب أن نؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف واحترام ميثاق الأمم المتحدة والحوكمة العالمية العادلة والشاملة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تود كمبوديا تسليط الضوء على الأولويات الرئيسية التالية.

أولاً، يجب تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. ويجب أن تظل تعددية الأطراف ركيزة السلام والأمن العالميين. ويجب تعزيز الأمم المتحدة بوصفها منبراً محايداً وفعالاً وموحداً للدبلوماسية. وعلى مجلس الأمن التمسك بولايته بمصداقية وحيادية، مع ضمان حل المنازعات من خلال الحوار وليس المواجهة. وتؤيد كمبوديا تأييدا كاملا ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) باعتباره خطوة حيوية نحو تنشيط تعددية الأطراف، وتحث جميع الدول على التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، يجب إعطاء الأولوية للحوار واحترام السيادة. فالحوار أساسي ولكن يجب ألا يأتي على حساب السيادة الوطنية. ولكل دولة الحق في تحديد مسارها نحو التنمية، دون أي إكراه خارجي. وتتعارض إساءة استخدام المنابر الدولية بهدف ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية مع روح تعددية الأطراف ويجب رفضها. وتعزز تجربة كمبوديا في تحقيق السلام الدائم من خلال تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني واتباع سياسة "الكل رابح" إيماننا بأن تعددية الأطراف الحقيقية يجب أن تحترم السيادة، لا أن تقوضها.

في الختام، لا تزال كمبوديا ملتزمة بتنشيط التعاون المتعدد الأطراف وإعادة بناء الثقة وضمان وجود نظام حوكمة عالمي يخدم جميع الدول – كبيرها وصغيرها، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور – ليشتي.

**السيد بابو سواريس** (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الصين على رئاستها لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير.

في عصر يشهد تحديات عالمية معقدة، تظل تعددية الأطراف الركن الأساسي للتعاون الدولي. وتتيح الأمم المتحدة وميثاقها إطارا للعمل الجماعي، وإن كان المشهد الجيوسياسي المتطور يتطلب الإصلاح باستمرار لتعزيز الحوكمة العالمية. وتدرك تيمور – ليشتي، باعتبارها بلدا يدافع بقوة عن إصلاح الأمم المتحدة، ضرورة تحديث المؤسسات المتعددة الأطراف لضمان تجهيزها لمواجهة تحديات السلام والأمن الدوليين بفعالية.

فتعددية الأطراف ضرورية لتعزيز الحوار والتعاون وحل المشاكل بشكل جماعي بين الدول. ويمثل ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) مبادرة حاسمة لتحديث المؤسسات المتعددة الأطراف وجعلها أكثر شمولا وفعالية في معالجة المسائل العالمية المعاصرة. وتظل هذه المؤسسات، رغم عيوبها، ذات أهمية حيوية للحفاظ على السلام وتعزيز التنمية وإعلاء القانون الدولي. ويكفل تعزيز تعددية الأطراف مراعاة مصالح جميع الدول، وليس قلة مختارة فحسب، في عمليات اتخاذ القرار على صعيد العالم. ويسود اعتراف واسع النطاق بضرورة إجراء إصلاح حقيقي لمجلس الأمن. ويشدد ميثاق المستقبل على أهمية التنفيذ الكامل لميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الفقرة 3 من المادة 27، التي تقتضي من أطراف النزاع الامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات ذات الصلة المقدمة بموجب الفصل السادس. ومن الأهمية بمكان توضيح هذا الحكم وإنفاذه لضمان اتخاذ قرارات محايدة داخل المجلس. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يتناول الإصلاح تكوين المجلس وعمليات اتخاذ القرار والمساءلة. ومن الضروري زيادة تمثيل المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا وتحسين آليات منع إساءة استخدام حق النقض لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وفعالية. ومن شأن ضمان تصرف المجلس نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة، وليس قلة من الدول القوية، أن يعزز شرعيته وقدرته على الوفاء بولايته.

ولئن كان مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن الجمعية العامة تضطلع أيضا بدور حاسم بمقتضى الفصل السادس من الميثاق. ويسلط ميثاق المستقبل الضوء على ضرورة تنشيط الجمعية العامة، خاصة في الحالات التي لا يتصرف فيها المجلس. وقد أنشأت قرارات للجمعية العامة، مثل القرارين 377 (د-5) و 262/76، آليات مهمة تمكنها من تناول المسائل العالمية. ويورد كتيب "الجمعية من أجل السلام" الذي نُشر مؤخراً بتكليف من رئيس الجمعية العامة سوابق تاريخية لدور الجمعية في مجال السلام والأمن. وسيكفل تعزيز هذا الدور استمرار مهام تعددية الأطراف، حتى في مواجهة الجمود السياسي داخل مجلس الأمن. وقدرة الجمعية العامة على اتخاذ إجراءات حاسمة عند الضرورة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار العالمي. ومن الضروري إقامة علاقة أكثر دينامية بين مجلس الأمن والجمعية العامة من أجل حوكمة عالمية فعالة. ويدعو ميثاق المستقبل إلى زيادة التعاون بين الجهازين، مع ضمان الاعتراف بإجراءات الجمعية العامة وتوصياتها في عمليات اتخاذ القرار في المجلس. وبالاستناد إلى قرارات الجمعية العامة ومبادراتها، يمكن للمجلس تحسين تجاوبه مع التحديات العالمية.

وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز هذا التعاون يتماشى مع رؤية الميثاق لنهج متوازن وشامل للجميع إزاء السلام والأمن الدوليين. وعندما يكون مجلس الأمن عاجزا عن التصرف بسبب الجمود السياسي، يجب على الجمعية العامة أن تتدخل لدعم ولاية الأمم المتحدة وحماية الاستقرار العالمي.

يتوقف نجاح تعددية الأطراف على التنفيذ الفعال للالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الأمم المتحدة. فالإصلاحات الهيكلية وحدها غير كافية دون إرادة سياسية حقيقية ومساءلة من الدول الأعضاء. ومن شأن الوفاء بهذه الالتزامات أن يعزز الحوكمة العالمية ويكفل بقاء الأمم المتحدة مؤسسة ذات مصداقية وفعالية. ونعتقد أنه بالأخذ بتعددية الأطراف وإصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة وتعزيز التعاون بين أجهزة الأمم المتحدة، يمكن للمجتمع الدولي أن ينشئ نظام حوكمة عالمي أكثر عدالة وكفاءة. وللمضي قدما، يتطلب الأمر التفاني الجماعي في التعاون الدولي وسيادة القانون والالتزام المشترك بالسلام والأمن العالميين. ولن نتمكن من التصدي للتحديات الملحة في عصرنا وبناء عالم أكثر استقرارا وإنصافا إلا من خلال الجهود المتواصلة المتعددة الأطراف.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا.

**السيد نيامدورج** (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للتكلم في مجلس الأمن وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة. ونسلط الضوء أيضا على أهمية المناقشة بينما نحتفل بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة ونتدارس إنجازاتها والتحديات التي تواجهها والطريق إلى الأمام.

تؤمن منغوليا إيمانا راسخا بأن تعددية الأطراف تظل أنجع وسيلة لمواجهة التحديات العالمية والحفاظ على نظام دولي عادل وفعال وشامل للجميع. وتساهم منغوليا بنشاط في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، باعتبارها بلدا ملتزما بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ويثبت تاريخ الأمم المتحدة أن العمل الجماعي أفضل وسيلة لتعزيز السلام والأمن والازدهار. ومع ذلك، في ظل مشهد جغرافي سياسي يزداد تعقيدا، يجب أن نحرص على تطور نظام الحوكمة العالمي لمواجهة التحديات المعاصرة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن، باعتباره الآلية الدولية الأساسية للأمن الجماعي، مسؤولية العمل بوحدة وفعالية وشرعية. وللأسف، أدى استمرار الانقسامات والتقاعس عن العمل إلى تقويض مصداقيته. وأصبح إصلاح مجلس الأمن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى لتعزيز الشفافية والشمول والفعالية، وضمان التمثيل العادل للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا. ومن شأن تعزيز تضامن المجلس وقدرته على اتخاذ القرار أن يمكنه من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وتؤيد منغوليا تأييدا كاملا الإصلاحات الشاملة والعاجلة التي تجعل مجلس الأمن أكثر تجسيدا لحقائق العالم اليوم.

وللقانون الدولي أيضا دور مهم في دعم الحوكمة العالمية. فالنظام القائم على القواعد هو أساس الاستقرار الدولي، إلا أن الامتثال الانتقائي والتنفيذ غير المتسق للمعاهدات الدولية يضعفان الثقة في النظام. وتدعو منغوليا جميع الدول إلى إعادة تأكيد التزامها بالقانون الدولي وضمان تطبيق جميع الدول للصكوك

القانونية بإنصاف وعلى قدم المساواة، بغض النظر عن حجمها أو قوتها. ويجب تعزيز الامتثال لقرارات مجلس الأمن والالتزام بالاتفاقات الدولية للحفاظ على مصداقية نظام الحوكمة العالمي.

يواجه عالمنا اليوم مشهدا متغيرا من التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تتطلب استجابة عالمية تعطي الأولوية للتعاون وتبادل المعارف وبناء القدرات. وتواجه العديد من البلدان النامية عقبات في تقييم الأدوات والتكنولوجيات اللازمة لمواجهة هذه التحديات. ومن الضروري سد الفجوة الرقمية لضمان تحقيق التنمية المنصفة. وتؤيد منغوليا المبادرات التي تعزز نقل التكنولوجيا والوصول الرقمي وحلول التنمية المستدامة للدول النامية.

وعلاوة على ذلك، لا يزال إصلاح النظام المالي العالمي ضرورة ملحة، حيث تعاني العديد من البلدان النامية من ديون لا يمكن تحملها، مما يؤدي إلى تحويل الموارد عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. وتواجه البلدان المتوسطة الدخل عوائق في الحصول على تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة لمجرد تنفيذ الانتقال في مجال الطاقة وتطوير البنية التحتية. وتدعو منغوليا إلى اتخاذ تدابير جريئة لسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على تحمل الديون وإعلاء أصوات البلدان النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

وتلتزم منغوليا أيضا بالتصدي للتحديات البيئية، إذ نستعد لاستضافة الدورة السبعين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في عام 2026. ونؤكد من جديد التزامنا بمكافحة التصحر وتحسين القدرة على تحمل تغير المناخ والنهوض بالاستدامة البيئية.

تؤيد منغوليا بقوة ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) الذي يهدف إلى تنشيط تعددية الأطراف وإصلاح الحوكمة العالمية. يجب أن تتحول هذه المبادرة إلى إجراءات ملموسة تعزز الثقة والتضامن والرؤية المشتركة لنظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً. ومن خلال إصلاح المؤسسات العالمية، وإعلاء سيادة القانون، وضمان فرص التنمية العادلة للجميع، ستتمكن جميع الدول من إرساء الأسس اللازمة لمواجهة التحديات العالمية الحالية والمستقبلية. وإذ نجتاز مشهدا عالميا متزايد التعقيد، فإننا مقتنعون تماماً بأن تعددية الأطراف، القائمة على الاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة، تظل السبيل الأكثر فعالية للمضي قدماً.

في الختام، تقف منغوليا على أهبة الاستعداد للعمل من أجل النهوض بالإصلاحات الهادفة وتحسين الحوكمة العالمية لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

**السيد بريس غوتييريس** (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا بالنيابة عن مجموعة من البلدان ويود أن يدلي بتعليقات إضافية بصفته الوطنية.

لطالما اضطلعت المنظمات المتعددة الأطراف، كما نعرفها اليوم، بدور حيوي في بناء نظام دولي أكثر سلاماً وتعاوناً. ولكن في العقود الأخيرة زادت التهديدات والتحديات التي تواجه النظام الدولي، القائم على المساواة بين الدول واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، وتعددت النزاعات، مما يجعل من الضروري إعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف من أجل تأمين مستقبلنا.

ومع اقتراب الذكرى الـ 80 لوضع ميثاق الأمم المتحدة، فمن الضروري أن ندرك أن تعددية الأطراف ليست مجرد مبدأ أخلاقي، بل هي ضرورة عملية. وتأتي قوة الأمم المتحدة والنظام الدولي والقانون الدولي من التزامنا وإرادتنا السياسية كفاعلين مسؤولين يوفون بالتزاماتهم ويتصرفون وفقاً لذلك. وفي هذا السياق، فإن ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) تعبير قوي عن ذلك الالتزام الجماعي لضمان استجابة المؤسسات الدولية للواقع المتغير الذي نواجهه.

وإذ نسترشد بالمسؤولية عن الحماية، فإننا نرى في الخطة الجديدة للسلام وسيلة لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من التكاليف البشرية من خلال الدبلوماسية الوقائية ونزع السلاح ونظم الإنذار المبكر ومكافحة أوجه عدم المساواة، مع الإقرار بأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة مترابطة ويعزز بعضها بعضاً.

ومن خلال إعادة تأكيد أهمية الالتزامات التي تم التعهد بها من خلال إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، تسلم غواتيمالا بالعمل المهم الذي تؤديه محكمة العدل الدولية. كما نقر بالمساهمة القيمة للمحكمة الجنائية الدولية في السلام والأمن الدوليين من خلال تحقيق العدالة.

يجب أن تبدأ إصلاحات الحوكمة العالمية بإصلاح المجلس، لضمان استجابته للمصالح العالمية وجعله أكثر تمثيلاً وأفضل تكيفاً مع الواقع الجيوسياسي الحالي. ويمكن للمجلس أن يستفيد من زيادة التفاعل مع الهيئات الأخرى، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. ونواصل تأييدنا الكامل للجنة بناء السلام ونهجها المتكامل. ولذلك فإننا نعتبر أن إدراج عنصر بناء السلام في ولايات حفظ السلام أمر مهم، لا سيما في المراحل الانتقالية.

ونتفق مع المذكرة المفاهيمية (انظر S/2025/78) بشأن الحاجة إلى بناء نظام حوكمة عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتبر المشاركة الفعالة للمجتمع المدني أمراً ضرورياً. وبالمثل، فإن تمكين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشعوب الأصلية والشباب، أمر بالغ الأهمية لأنهم يجلبون إلى طاولة المفاوضات فهماً عميقاً لجذور النزاعات والاحتياجات الحقيقية لمجتمعاتهم. إن السلام الشامل للجميع والحكم الديمقراطي ركيزتان أساسيتان للتنمية المستدامة والاستقرار العالمي.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

**السيد محمد** (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): تود حكومة بلدي أن تشكر حكومة الصين على عقد هذه المناقشة المهمة.

إن النظام المتعدد الأطراف على وشك الانهيار. فالنزاعات تتكاثر، والحوكمة العالمية تضعف، والانقسامات الاقتصادية تتزايد. والواقع أن العالم يمضي من دون وعي نحو مجموعة من الأزمات التي تذكرنا بشكل مخيف بثلاثينيات القرن الماضي – تصاعد الاستبداد والاضطرابات الاقتصادية والتشرذم الجيوسياسي. وإذا لم نتحرك قريباً، فإن التاريخ سيعيد نفسه بعواقب وخيمة.

وعندما يبدأ أولئك المكلفون بالحفاظ على النظام المتعدد الأطراف في تحدي مبادئه الأساسية، فإن أساس التعاون العالمي ذاته يضعف. وعندما ينهار هذا الهيكل، فإن الدول الصغيرة والأكثر ضعفاً هي التي

تواجه أخطر العواقب. وتعتمد الدول الصغيرة مثل ملديف على تعددية الأطراف لا كفكرة مجردة، بل كإطار عمل يدعم أمننا واقتصادنا وقدرتنا على الصمود.

ومع ذلك، فإن هذا الإطار يضعف حالياً في نفس اللحظة التي من المفترض أن يدعم فيها العدالة. ولا يبدو ذلك أكثر وضوحا مما هو عليه في فلسطين، حيث تم تجاهل قرارات الأمم المتحدة على مدى عقود، بما في ذلك القرار 242 (1967)، من دون عقاب. هذا ليس تطبيقاً انتقائياً للقانون؛ بل هو تجاهل صريح للمعايير القانونية التي تهدف إلى حماية السيادة والكرامة الإنسانية. إنها رسالة خطيرة، خاصة للدول الصغيرة مثلنا التي تعتمد على نزاهة تلك المعايير لضمان حقوقنا.

ومحكمة العدل الدولية موجودة من أجل ضمان تحقيق العدالة. ومع ذلك، يتم تجاهل أحكامها عندما تكون غير مناسبة. وعندما يتم تجاهل أعلى سلطة قانونية بدون عواقب، فإن ذلك يقوض الثقة في سيادة القانون، مما لا يتيح للدول الصغيرة أسبابا للاعتقاد بأن العدالة ستطبق على قدم المساواة. يجب الحفاظ على نزاهة النظام القانوني الدولي من أجل الإنصاف والاستقرار والسلام.

إننا أمام عصر جديد من التحديات العالمية – تغير المناخ، والذكاء الاصطناعي، والمخاطر السيبرانية وعدم الاستقرار الاقتصادي، وهو يتطلب حلولاً متعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن النظام نفسه الذي صُمم لمعالجتها يتعثر، حتى مع ازدياد إلحاح تلك الأزمات وترابطها.

إن تغير المناخ ليس مجرد مسألة بيئية؛ إنه تهديد مباشر للسلام والأمن. وارتفاع مستويات سطح البحر، والطقس القاسي، واستنزاف الموارد، كلها عوامل تؤجج بالفعل عدم الاستقرار والنزاعات. وقد أقر مجلس الأمن بهذه الصلة، ومع ذلك لا يزال العمل الجاد غائبا. والدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ملديف، تتحمل وطأة أزمة لم نتسبب فيها. يجب على البلدان الرئيسية المسببة للانبعاثات أن تفي بالتزاماتها، ليس من باب التفضل، بل كمسؤولية تجاه الأمن العالمي.

ويؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تحولات في الأمن العالمي بوتيرة غير مسبوقة. ويمكن أن تؤدي الحروب المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، والأسلحة الذاتية التشغيل، والتهديدات السيبرانية إلى تقويض تسوية النزاعات. إن هذه التحديات تتجاوز الحدود وتتطلب حلولاً متعددة الأطراف. ويجب على الأمم المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في حوكمة الذكاء الاصطناعي قبل أن تفرض الأزمات اتخاذ إجراءات.

إن النظام المالي الدولي يخذل البلدان الأكثر تعرضا للضعف الاقتصادي. وتكلفة الاقتراض مرتفعة للغاية بالنسبة لتلك البلدان. ولا يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية بناء القدرة على الصمود مع وجود عقبات منهجية تقيد إمكانية وصولها إلى رأس المال. وبدون الإصلاح، سيستمر النظام المالي في تعزيز عدم المساواة بدلاً من تقليصها.

لقد شهدت الدول الصغيرة مثل ملديف نقاط قوة تعددية الأطراف وإخفاقاتها على حد سواء. ولا نزال من أقوى المدافعين عنها، ليس بدافع المصلحة الذاتية، ولكن لأنها هي التي تبقينا صامدين في عالم لا يمكن توقع ما سيحدث فيه. ولذلك، فإن الإصلاح ليس تهديداً لتعددية الأطراف؛ وإنما هو الطريق الوحيد لتجديدها.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

**السيدة ني مويرشيرتي** (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الصين على عقد جلسة اليوم. كما نشكر الأمين العام على إحاطته.

وتؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا باسم مجموعة من الدول.

نحتفل هذا العام بذكرى حدث هام هو ذكرى مرور 80 عاما على تأسيس الأمم المتحدة عام 1945. وقد سعت الأمم المتحدة عبر العقود إلى تحقيق أهدافها النبيلة والنهوض بالسلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان للجميع. وقد شهدنا العديد من النجاحات، من إنهاء الاستعمار وإنشاء إطار عالمي لحقوق الإنسان إلى وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي العام الماضي، اتفقنا على ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) لتنشيط النظام المتعدد الأطراف، والأمم المتحدة في مركزه.

ومع ذلك، يتفق معظمنا على أن النظام المتعدد الأطراف يقع تحت ضغط جسيم. فنحن نفشل في تحقيق هدفنا في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. بدلاً من ذلك، يوجد الآن عدد قياسي من النزاعات – أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الأمم المتحدة. فقد دمرت الحرب المشتعلة في الشرق الأوسط حياة العديد من الناس. وسيمر على الحرب الواسعة النطاق التي شنتها روسيا على أوكرانيا أربع سنوات قريبا. ويواجه الشعب الهايتي خطر العنف المميت بشكل مستمر. ويواجه المدنيون في السودان وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي اليمن وفي ميانمار معاناة لم يسبق لها مثيل. ونشاهد أيضا مستويات صادمة من العنف الجنساني المتصل بالنزاع، كما قُوض القانون الدولي الإنساني وتم تجاهله في العديد من الحالات. وصحيح أيضا أن التقدم المحقق بشق الأنفس إما يتلكأ أو يتراجع في مجالات حقوق الإنسان والتنمية. وقد تباطأ تحقيق تقدم في أهداف التنمية المستدامة، ولا تزال حقوق النساء والفتيات محل اعتراض في العديد من أنحاء العالم، ويتجلى ذلك في الإذلال اليومي الذي تواجهه النساء والفتيات في أفغانستان تحت حكم طالبان. وازدادت مستويات الاحتياجات الإنسانية بسبب النزاع وتغير المناخ.

علاوة على تلك التحديات، أصبحت الأمم المتحدة نفسها هدفا للهجمات. ووضعت المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة حياة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على المحك. وقد دفع بعضهم حياته ثمنا بينما يفلت المسؤولون عن ذلك من العقاب.

وفي هذه الظروف، بات من الجلي أن مؤسساتنا العالمية تعاني لتحقيق غايتها. ويتضح ذلك أكثر فيما يتعلق بمجلس الأمن الذي فشل في تنفيذ مسؤوليته في معالجة أخطر التهديدات التي تمس السلام والأمن الدوليين. وكان العام الماضي واحداً من الأعوام التي كان عدد مرات استخدم حق النقض فيها من بين الأعلى في تاريخ المجلس، وكان في أغلب الحالات استخداماً لحق النقض من عضو دائم واحد يمنع توافق آراء الغالبية العظمى. وتدعو أيرلندا المجلس إلى تحمل التزاماته وتدعو الأعضاء الخمسة الدائمين على وجه الخصوص إلى المساعدة في الإبقاء على الزخم تجاه إصلاح حقيقي ودائم. ونرى أنه ينبغي إلغاء

حق النقض. علاوة على ذلك، وكحد أدنى، ينبغي أن يمتنع أعضاء مجلس الأمن عن عرقلة أي مشروع قرار يهدف إلى منع أو وقف الفظائع الجماعية. ونشجع جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على الانخراط في مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

هذا العام، يعطي استعراض هيكل بناء السلام واستعراض عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام فرصا لإحراز تقدم فعال فيما يتصل بالسلام والأمن. وتتطلع أيرلندا إلى المشاركة الفعالة في استعراض هيكل بناء السلام الذي سنشدد فيه على الترابط بين السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، والحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع واتباع نهج شمولي في الإصلاح. ونعتقد أن عمليات السلام يجب أن تُعدّل لا لدعم حفظ السلام وحسب لكن أيضا لتعزيز أهداف بناء السلام على المدى الأطول. ويجب أن تكون ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية ملائمة للغرض المنشود منها ويجب أن تحصل على تجهيزات وموارد كافية. والانتقالات المخطط لها والفعالة ضرورية لتعزيز مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس ولحماية المجتمعات الهشة والمهددة ولحمايتها من العودة مجدداً إلى النزاع. وبرأينا ينبغي للمجلس التفكير في طريقة لتعميق تواصله مع لجنة بناء السلام والاستفادة بشكل أفضل من مشورتها، بما في ذلك بخصوص الدبلوماسية الوقائية. ويظل التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به والمستدام لبناء السلام أيضاً أمراً بالغ الأهمية.

أخيرا، مع احتفالنا بالذكرى الخامسة والعشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب علينا مناصرة نهج تستوعب الجميع وتمثلهم كليا، وتتصدى للعراقيل التي تعيق المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للنساء في الحياة السياسية. ويجب أن تكون معالجة تهميش الشباب أيضا أولوية.

وفي آخر المطاف، لن تجعل الإصلاحات وحدها تعددية الأطراف ناجحة. فالمسؤولية تقع علينا نحن، الدول الأعضاء، للوفاء بالتزاماتنا وتعهداتها بموجب القانون الدولي. وتؤمن أيرلندا إيمانا راسخا بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وسنستمر في الدفاع عن النظام المتعدد الأطراف بصفته أساساً لعالم أفضل للجميع.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

**السيد هاشم** (لبنان): بداية، نهنئكم سيدي الرئيس على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونثني على رئاسة الجزائر للمجلس خلال الشهر المنصرم، ونشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة.

شكلت الأزمات التي وقعت في قارات مختلفة حول العالم، خلال العقد الأخير، نقطة تحول في نظرة العديد من الدول إلى فعالية النظام الدولي المتعدد الأطراف القائم على حكم القانون. والعديد من الحروب والنزاعات المشتعلة حول العالم تواجه بصمت من قبل مجلس الأمن الذي يشهد انقسامات عدة تمنعه عن التدخل لوقفها أو أخذ موقف واضح منها. كما تتنكر دول عدة للنظام الدولي المتعدد الأطراف ولميثاق الأمم المتحدة، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وأحكام محكمة العدل الدولية. ومع ذلك فإن دولاً أخرى، ولبنان منها، تصر على اللجوء دائماً إلى الأمم المتحدة والاحتكام لميثاقها وللقانون الدولي باعتبارها درعاً لحماية الإنسانية والشرعية، ورفضاً لتعميم منطق القوة، عدو التحضر، الذي لا يؤدي سوى إلى الدمار.

إن وفاء الدول الكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، دون انتقائية، هو المسار العادل الوحيد للمضي قدماً. لذا نشدد مجدداً على أن أعضاء مجلس الأمن لديهم مسؤولية خاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وأن عليهم واجباً في أن يسابقوا الدول لإعلاء سطوة القانون الدولي واحترام المؤسسات الدولية التي ترعاه.

إن لبنان يتمسك بالشرعية الدولية ويتفيأ بها. فالنظام المتعدد الأطراف يبقى الحل الوحيد والمنتدى الأفضل والمكان الأنسب للدول لإرساء مبدأ الحوار على إمكانية الحروب. فالمناقشات والحوارات والمفاوضات تبقى أفضل من النزاعات والاقتتال والصراعات.

شهد لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 عدواناً إسرائيلياً واسعاً طال كافة الأراضي اللبنانية. وتم الإعلان في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 عن وقف الأعمال العدائية والالتزامات ذات الصلة بترتيبات الأمن المعززة تجاه تنفيذ القرار 1701 (2006) برعاية كل من الولايات المتحدة وفرنسا. ونص التفاهم على انسحاب الجيش الإسرائيلي بالكامل من جنوب لبنان بحلول ستين يوماً. وتم لاحقاً تمديد هذه المهلة لغاية 18 شباط/فبراير 2025. واستمرت إسرائيل بخرق بنود الإعلان بالرغم من التزام لبنان الكامل به، كما نقلنا بالتفصيل في رسائلنا إلى المجلس، وهي ما زالت حتى الآن محتلة لخمسة مواقع داخل الأراضي اللبنانية.

نؤكد على قدرة الجيش اللبناني على الانتشار في الجنوب لاستكمال بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. ونرفض المسعى الإسرائيلي للبقاء في بعض النقاط داخل لبنان، ونُحذر من تداعيات تأخير انسحابها على تثبيت الاستقرار. كما يشدد لبنان على دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الهام في هذه المرحلة لتأكيد انسحاب الجيش الإسرائيلي من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة إلى ما وراء الخط الأزرق، ومراقبة الالتزام بتنفيذ القرار 1701 (2006) دعماً لتحقيق استقرار مستدام على طول الحدود اللبنانية الدولية المعترف بها. ونطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وإلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة، واحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار 1701 (2006).

ختاماً، إن ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الأخرى ليست مفاهيم مجردة نضعها جانباً في أوقات الشدة، بل ينبغي لها أن تكون دليلاً لنا جميعاً بلا استثناء، وخاصة في هذه الأوقات.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد يامازاكي** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): في عالم تتنوع فيه الآراء والمواقف، تشكل تعددية الأطراف ركيزة هامة للحوكمة العالمية كوسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال التعاون المتبادل. ومجلس الأمن هو محور تعددية الأطراف في المجتمع الدولي، حيث أنشئ بوصفه هيئة لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة، بما في ذلك صون السلام والأمن الدوليين بموجب الفقرة 1 من المادة 1 من ميثاقها، من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وفي الوقت نفسه، لا غنى عن الثقة المتبادلة والتعاون لنجاح تعددية الأطراف ولا يمكن أن تقوم لهما قائمة من دون التقيد الصادق بالقواعد الأساسية للقانون الدولي. وبعبارة أخرى، فإن سيادة القانون هي حجر الزاوية في التعددية.

ولا يمكن التسامح مع أي محاولة لتغيير الوضع القائم من جانب واحد بالقوة في أي مكان في العالم لأن ذلك يتنافى مع الشرط المسبق لتعددية الأطراف بموجب الميثاق. وفي هذا السياق، تدين اليابان بأشد العبارات الممكنة عدوان روسيا – العضو الدائم في مجلس الأمن، المكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، على أوكرانيا. وأدى اشتراك قوات من كوريا الشمالية في القتال ضد أوكرانيا، والذي يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم لمتحدة، إلى توسيع نطاق النزاع إلى خارج المنطقة، مما يقوض السلام والأمن العالميين، وبالتالي فهو غير مقبول على الإطلاق. هذا ناهيك عن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير الأسلحة النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية، وهي انتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن وتحديات خطيرة لمنظومة الأمم المتحدة بموجب الميثاق. وعلاوة على ذلك، تعتبر اليابان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار دستوراً للمحيطات وأساساً للتعاون المتعدد الأطراف وتسوية المنازعات في البحار. وفي هذا الصدد، تعرب اليابان عن قلقها البالغ إزاء أي محاولات أحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن بالقوة أو الإكراه وتعارضها بشدة. وتجري محاولات كهذه في البحار، بما في ذلك في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مما يقوض سيادة القانون في البحار المكرسة في اتفاقية قانون البحار.

ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل باستمرار ودون كلل لتعزيز الإصلاحات لتشجيع الدول الأعضاء على العمل معاً لتحقيق مقاصد الميثاق. وبما أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الثمانين لتأسيسها، يجب أن نشدد على أن الهيكل الحالي للأمم المتحدة لا يجسد الواقع المعاصر للمجتمع الدولي. ويصدق ذلك بصفة خاصة على إصلاح مجلس الأمن. وفي الميثاق من أجل المستقبل، الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2024 (قرار الجمعية العامة 1/79)، أعرب رؤساء دولنا وحكوماتنا عن شعورهم بالحاجة الملحة لإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك توسيع عضويته. ويجب أن يتحقق هذا الإصلاح الآن. وتأمل اليابان أن يمنحنا الإصلاح فرصة أكبر للإسهام في عمل المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، ولجعل المجلس أكثر تمثيلاً وشمولاً، من المهم بشكل خاص تصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا. وتؤيد اليابان الموقف الأفريقي الموحد. ولتحقيق إصلاح مجلس الأمن، تأمل اليابان أن تقدم مجموعة الدول الأفريقية نموذجها الموحد لإصلاح المجلس في وقت مبكر وأن تبدأ المفاوضات القائمة على نص قريبا.

تساهم اليابان في تطوير تعددية الأطراف بوصفها عضوا مسؤولا في الأمم المتحدة. وفي عصر الانقسام، ستواصل اليابان العمل بنشاط لتعزيز التعاون بين الدول وبذل جهود استباقية لتكييف الأمم المتحدة – حجر الزاوية في التعاون المتعدد الأطراف – لجعلها مواكبة للحالة المعاصرة في العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الآن الكلمة لممثل غانا.

**السيد أغيمان** (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تود غانا أن تهنئ الصين على رئاستها لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير وأن تُعرب عن تقديرها لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

على مدى الثمانين عاماً الماضية منذ تأسيس هذه المنظمة العالمية، وفرت الأمم المتحدة أساساً قوياً للاستقرار العالمي من خلال العمل الذي قامت به في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان –

وهي الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. وفي حين أنه من المُسلَّم به أن الأمم المتحدة ليست مثالية، فإن مجرد وجودها يشكل دليلاً على الإدراك بأن أي بلد بمفرده لا يمكنه إنجاز المهمة بمفرده. وعلى الرغم من التوزيع غير المتكافئ للمنافع نتيجة للهيكل الحالي للنظام الدولي، فإننا معاً، كدول، أفضل حالاً كشركاء في التعاون الدولي مما لو اكتفى كل منا بالسعي إلى تحقيق المصلحة الوطنية. والواقع أن التجارب التاريخية دليل على هذه الحقيقة.

ومنذ أن أصبحت غانا عضواً في المنظمة، في 8 آذار/مارس 1957، أي بعد يومين من استقلالها، ما فتئنا نتشاطر هذا العزم ونعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لضمان أن تعمل المنظمة من أجل الجميع ولصالح شعوب العالم. ومع ذلك، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء تزايد عدم فعالية تعددية الأطراف في مواجهة التحديات العديدة الناشئة في العالم والافتقار إلى الإرادة السياسية للتصدي للتحديات المنهجية التي يجب علينا مواجهتها. وعجزنا الجماعي عن الاستجابة بإجراء إصلاحات عميقة ومنظمة بطريقة تعبر عن واقع عالم اليوم – في عام 2025، وليس عام 1945 – أمر محزن وينطوي على مخاطر شديدة.

ولذلك، تود غانا في هذه المناقشة أن تطرح ثلاث نقاط رئيسية لدعم بياننا.

أولا، تتعرض الحوكمة العالمية في المجال المالي والاقتصادي الدولي لضغوط هائلة، كما نرى جميعاً. ودون إجراء إصلاحات للنظام الدولي ومؤسساته، مثل المؤسسات المالية الدولية وهيكل الديون الدولية والنظام الضريبي الدولي ووكالات التصنيف الائتماني، لن يتحقق الإسهام الذي يجب أن يقدمه النظام الاقتصادي المالي الدولي في تحقيق السلام والأمن وكرامة الأفراد ورفاههم، كما هو مذكور في الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة، وقد يتفاقم عدم الاستقرار العالمي. لذلك، يجب علينا تجديد الالتزام بالعمليات التي تم تحديدها وبذل جهود حقيقية بتفان من أجل إجراء إصلاحات عميقة ومنظمة تحقق منافع متساوية وفعالة للجميع وليس لعدد قليل من البلدان القوية والأفراد الأغنياء فحسب. وهذه هي الطريقة الأفضل لتحقيق النتائج التي تمكّن بلداننا من تعزيز القدرة على الصمود والتخلص من نقاط الضعف.

ثانيا، وكما أكدت العديد من الدول الأعضاء بقوة على مر السنين، فإن هيكل ووظيفة آلية الأمن الجماعي هذه تتطلب إصلاحاً عاجلاً. وتطالب أفريقيا، منطقتنا، بمعالجة الإجحاف التاريخي في تمثيلها في مجلس الأمن، ويقر ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) بذلك كأحد المطالب التي تستحق النظر على سبيل الأولوية. ومع ذلك، فإن العديد من الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها العضوية الدائمة في مجلس الأمن والوضع المميز لممارسة حق النقض على القرارات الموضوعية للمجلس لم تعد قائمة. ودون الخوض في التفاصيل حول أسباب ذلك، تعتقد غانا أنه لا ينبغي أن يكون من الصعب جداً على أي دولة أن تدرك أنه من الأفضل أن تكون جزءاً من مجلس تم إصلاحه ويُعتبر ذا مصداقية، لا جزء من مجلس لا يتمتع بالمصداقية أو الفعالية. وعلاوة على ذلك، كما فعلنا من خلال قيادتنا للأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن في ذلك الوقت – الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن زائد واحد الآن – في تأييد القرار 2719 (2023)، ترى غانا أن أهمية المجلس تتعزز من خلال العمل مع الترتيبات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. ولذلك، يجب مواصلة استكشاف هذا المسار بحسن نية للتصدي بحزم لمخاطر عدم الاستقرار الناشئة والمتطورة في جميع أنحاء العالم، مثل الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

أخيرا، حتى وإن لم تكن القيادة العالمية موحدة، فإن المطلوب للنجاح في تحقيق أهدافنا المشتركة هو الالتزام المشترك بالميثاق ومقاصده ومبادئه. قد يكون الدافع القوي لسرديات الانقسام الثنائي، مثل تلك التي تدور بين الديمقراطيات والأنظمة الأوتوقراطية، مفيدًا في بعض الأحيان ولكن في مواجهة التحديات العالمية التي لا يمكن لأحد أن يتصدى لها بشكل منفرد، يجب أن نجدف في زورق واحد وألا نؤدي إلى تصدع النظام العالمي الذي لديه قدرة أكبر على الإنجاز ككيان واحد مقارنة بالأجزاء المكونة له. والاختلافات الأيديولوجية والسياسية ليست جديدة، وفي السياق الحالي يجب أن نتبنى أساليب جديدة في التغلب على الاختلافات للعمل معاً.

أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على أن غانا، بوصفها بلدا يؤمن إيماناً راسخاً بمبادئ بناء توافق الآراء والعمل الجماعي، ستواصل الدعوة إلى نظام حوكمة عالمي أقوى وأكثر شمولاً. ولا نزال ملتزمين بتعزيز الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى لضمان كفاءتها وشمولها للجميع واستجابتها لاحتياجات الدول النامية والمجتمع الدولي الأوسع.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

**السيد إلجيس** (لاتفيا): بداية، أود أن أشكر رئاسة الصين على عقد هذه الجلسة الهامة والأمين العام على مشاطرته إيانا وجهة نظره القيمة.

تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

إن محور التعاون الدولي هو الأمم المتحدة. ونعلم جميعًا أنه لو لم تكن الأمم المتحدة موجودة، لوجب اختراعها. وفي وقت يتزايد فيه الضغط على النظام المتعدد الأطراف، فإن وجود أمم متحدة فعالة هو بالضبط ما نحتاج إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى.

إن لاتفيا تؤمن بتعددية الأطراف وترى أنها تصب في مصلحتها أيضا. وقد تُوج ذلك بعودة لاتفيا إلى مجتمع الدول الأوروبية قبل أكثر من 20 عامًا نتيجة عمل حازم وطويل الأجل بدأ في عام 1991، عندما استعادت لاتفيا استقلالها. والمشروع الأوروبي، الذي وُلد من رماد الحرب العالمية الثانية، مثال على كيفية تحقق تعددية الأطراف والتكامل الإقليمي للسلام والازدهار والنمو.

وفي هذا الصدد، أود أن أقدم ثلاث توصيات لعملنا المشترك: التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن ومعالجة مجالات النزاع الناشئة.

أولا، إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذات أهمية قصوى. ولا بديل عن نظام معزز متعدد الأطراف تقوده الأمم المتحدة وتنفذ فيه جميع الدول الأعضاء التزاماتها بموجب الميثاق وتفي بها، ويجب فيه حماية مبادئ المساواة في السيادة بين الدول والسلامة الإقليمية والاستقلال على الدوام. وتعددية الأطراف أمر وجودي لجميع الدول، كبيرة كانت أم صغيرة. ولكن فلنكن صادقين: إن تعددية الأطراف لن تنجح إلا إذا اعترفت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وهي قرارات ملزمة قانوناً. ويدمر الإفلات من العقاب على انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة النظام الدولي. وفي هذا السياق، يجب محاسبة روسيا على عدوانها على أوكرانيا. ويجب ألا

نتسامح مع عالم يحكمه قانون الأقوى. وستواصل لاتفيا التشديد على أهمية القانون الدولي، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره حجر زاوية في تعددية الأطراف.

ثانيا، فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تؤيد لاتفيا بقوة تنشيط منظومة الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن. وينبغي زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويتعين أن يصبح المجلس أكثر فعالية وشمولا وقابلية للمساءلة. وقد حان الوقت لأن يكون لأفريقيا حضور دائم حول طاولة مجلس الأمن. كما تستحق الدول الجزرية الصغيرة النامية مقعداً غير دائم. ويجب أن تُسمع أصواتها في ضوء التهديدات الوجودية التي يشكلها تغير المناخ. ولاتفيا على استعداد تام لتحمل نصيبها من المسؤولية تجاه عموم أعضاء الأمم المتحدة. ولأول مرة، يترشح بلدي لمقعد غير دائم في مجلس الأمن في الانتخابات المقبلة في حزيران/يونيه.

ثالثا، فيما يتعلق بالتصدي للتهديدات الناشئة، فقد أبرز الأمين العام في أولوياته لهذا العام بحق التحديات التي تنتظرنا: النزاعات وعدم المساواة وأزمة المناخ ومخاطر التكنولوجيا التي لا رقيب لها ولا حسيب. وفي هذا السياق، فإن تعددية الأطراف ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة للتغلب على الأزمات التي تتجاوز الحدود. ومن خلال حشد قوانا، بعثنا الحياة في الميثاق من أجل المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، وهو التزام دولي تاريخي يهدف إلى إيجاد عالم منصف ومستدام بقدر أكبر وأكثر استعداداً لمواجهة تحديات العقود القادمة. فلنتجاوز بنظرنا أيضًا الجهات الحكومية ونتواصل مع الشباب والأكاديميين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يشكلون مستقبلنا بشكل جماعي.

يجب علينا أن ندافع عن سلامة نظامنا العالمي. ومهمتنا الجماعية هي ضمان ألا يحكم العالم الخوف والنزاع، بل السلام والاحترام المتبادل.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

**السيد صلاح** (تونس): أودّ في البداية أن أتقدّم بالشكر لجمهورية الصين الشعبية على مبادرتها بعقد هذه الجلسة ولاختيارها الموفّق لموضوعها. ولا يفوتني أن أثني على رئاسة الصين لأشغال مجلس الأمن للشهر الحالي. كما أجدّد، بهذه المناسبة، تقديرنا لجهود الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، من أجل إعادة الثقة في العمل المتعدّد الأطراف ونؤكّد له دعمنا لجهوده ومساعيه من أجل تحقيق مقاصد الميثاق.

لقد أثبتت الأحداث والأزمات التي شهدها العالم منذ تأسيس الأمم المتّحدة الحاجة الملحّة، وأكثر من أي وقت مضى، لإصلاح منظومة العلاقات الدولية وإعادة النظر في أسس وأدوات العمل المتعدد الأطراف لتلبية احتياجات الشعوب ووضع حدّ لكافة الاختلالات التي سادت وتسبّبت، ولا تزال، في العديد من المآسي والمعاناة لملايين البشر.

فما يشهده العالم اليوم من تصاعد مقلق للأزمات ومن تعددّ للتحديات يؤشّر بأنّ النظام الدولي القائم أضحى خارج المسار، وهو ما يستدعي من المجموعة الدولية التوافق على تشخيص موحّد ومسؤول للأسباب العميقة لهذا الفشل والقيام بالمراجعات والإصلاحات اللازمة لتصحيح حالة الاضطراب والفوضى وعدم المساواة. كما تستوجب مواجهة هذه التحديات الانخراط الفعلي في مقاربة تشاركية على أساس تقاسم

المسؤوليات واحترام القانون الدولي والتمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتّحدة وحقوق الإنسان من قبل الجميع على قدم المساواة، دون تمييز أو تسييس أو ازدواجية في المعايير ودون قيد أو شرط.

انطلاقا من إيمانه الصادق بالعمل المتعدّد الأطراف كسبيل لمواجهة التحدّيات المشتركة، يدعو بلدي إلى تعزيز دور الأمم المتّحدة وإدخال الإصلاحات الضرورية على مؤسّساتها وأجهزتها بما يضفي مزيدا من النجاعة على أدائها ويعزز من مصداقيتها، وفي مقدّمتها مجلس الأمن الذي أصبح في حالة عجز نتيجة الصراعات الجيواستراتيجية المتفاقمة. وفي هذا الإطار، تجدد تونس دعمها لمقترح الاتحاد الأفريقي لإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه ليشمل البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، تحقيقا لتمثيلية عادلة في هذا الجهاز الهام التابع للأمم المتحدة.

كما يؤكّد بلدي على الحاجة الملحّة لإدخال إصلاحات جوهرية على النظام المالي العالمي وتخفيف أعباء المديونية وخدمة الدين عن الدول النامية وتيسير ولوجها إلى مصادر تمويل التنمية كي تتمكّن من التعافي من تداعيات الأزمات المتلاحقة. إضافة إلى ذلك، تدعو تونس إلى تطوير أدوات التعاون الدولي على المستويين الثنائي ومتعدّد الأطراف في مجال استعادة الأموال المنهوبة بالخارج لتسريع نسق التعافي الاقتصادي ودفع التنمية باعتبارها حقّا أصيلا للشعوب المتضرّرة.

إنّ فشل المجموعة الدولية في فرض احترام القانون الدولي الإنساني لحماية الشعب الفلسطيني الشقيق من خطر الإبادة الجماعية والتهجير القسري يوُجّه رسالة فظيعة مفادها أنّ سردية علوية حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، التي ما انفكت تصدح بها الأصوات في جميع المنابر، تختفي فجأة عندما يتعلّق الأمر بالشعب الفلسطيني. لذا، نؤكّد أنّ السبيل الوحيد لمستقبل آمن لكافة الشعوب على حد سواء ينبع من الإيمان بالمساواة بين أرواح البشر دون تمييز أو انتقائية وبعيدا عن ازدواجية المعايير. وفي هذا الإطار، يجدّد بلدي دعمه غير المشروط للشعب الفلسطيني في نضالاته من أجل استرداد حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرّف والتي لا تسقط بالتقادم، وموقفه الثابت والمناصر للأشقاء الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلّة كاملة السيادة على كامل أرضهم، وعاصمتها القدس الشريف.

ختاما، تجدّد تونس انخراطها الفاعل في كلّ الجهود الدولية وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الأمن والسلم في العالم وتكريس مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وإنهاء كلّ أشكال الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق التنمية للجميع

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

**السيد ماتاموروس أورتيس** (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر رئاسة المجلس، جمهورية الصين الشعبية، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بينما نوشك على الاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة. نعتقد أنه من الضروري التفكير في مدى أهمية التوطيد التدريجي لتعددية الأطراف بالنسبة للبشرية ومدى ضرورة التعلم معا من الخبرة المكتسبة على مدى تلك العقود الثمانية بهدف مواصلة تعزيز الحوكمة العالمية.

وبعد مرور ثمانين عاماً على إنشائها، نحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة كانت ولا تزال ركيزة أساسية في صون السلم والأمن الدوليين. ولطالما كان الدفاع عن حقوق الإنسان وإضفاء الطابع العالمي على القانون الدولي وتعزيز التعاون الدولي في صميم مساعيها. وعلى مدى تلك العقود، تلقى الملايين المساعدات الإنسانية من وكالاتها المتخصصة في عدد لا يحصى من حالات الشدة، مثل المجاعة والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والجوائح ونزوح السكان، على سبيل المثال لا الحصر. إن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية.

في أعقاب كارثة الحربين العالميتين، شرعت الدول في بناء نظام دولي على أساس تعددية الأطراف إيمانا منها بأنه لا يمكننا تكرار فظائع الماضي. وما فتئت الأمم المتحدة منبراً رائعًا للحوار والتفاهم على الصعيد المتعدد الأطراف، وساهمت بشكل كبير في عدم نشوب أي نزاع جديد على نطاق عالمي حتى الآن. وعلاوة على ذلك، أنشأنا إطاراً للتعاون الدولي سعى إلى تعزيز تنمية أقل البلدان نمواً على أساس مبدأ التضامن فيما بين الدول.

أين تظل الشكوك قائمة؟ مع دخولنا القرن الحادي والعشرين، ورغم كل الجهود المبذولة، ما زلنا نواجه تحديات كبيرة ومعها آراء تنتقد تعددية الأطراف وممارسات تقوض القانون الدولي، وكلها تتطلب منا مضاعفة جهودنا. وفي بعض الحالات، لا تزال المشاكل، مثل الفقر المدقع وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين وأزمات الهجرة، التي ابتُلينا بها لسنوات، قائمة. وقد شهدنا أيضاً بروز ظواهر مثل الذكاء الاصطناعي وجرائم الفضاء الإلكتروني ومسائل أمن الفضاء الإلكتروني، والتي، إلى جانب التقدم في التقنيات الجديدة، تطرح تحديات جديدة.

وفي الوقت نفسه، تصاعدت على مر السنين التهديدات العالمية، مثل تغير المناخ وأزمة التنوع البيولوجي، والتي تتطلب الآن اتخاذ تدابير عاجلة. كل هذه التحديات تتطلب استجابات جماعية، ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن نمضي قدمًا في تنشيط تعددية الأطراف. وترى شيلي أنه من الضروري أن نلتزم بتعزيز تعددية الأطراف على جميع المستويات من خلال تعزيز الشفافية والكفاءة في صنع القرار والمساءلة والتوطيد المؤسسي. ومن هذا المنطلق، من الضروري أن نواصل قطع أشواط في المشاركة الفعالة والمجدية للمرأة في جميع محافل صنع القرار. بعد مرور ثمانية عقود على إنشاء الأمم المتحدة، من غير المفهوم أننا لم نحظَ بشرف تولي امرأة منصب الأمين العام للأمم المتحدة. وينبغي أن يمثل التعيين القادم نقطة تحول في هذا الصدد.

إننا نعتقد أن العالم الذي نعيش فيه في ظل قواعد القانون الدولي وتحت رعاية الأمم المتحدة قد تجاوز العالم الذي سبقه. ومع ذلك، فإن واجبنا هو القيام بما هو أفضل في المستقبل. ويُظهر انتشار النزاعات المسلحة على مدى السنوات الأخيرة أن أمامنا طريق طويل لنقطعه في تعزيز تعددية الأطراف والحوكمة العالمية. إن في مقدورنا أن نضمن أن العقود الثمانية القادمة ستوفر المزيد من السلام والأمن لشعوبنا. لا يمكننا تكرار أخطاء الماضي. وفي هذا المسعى، يجب على المجلس، الذي يستضيفنا اليوم، أن يضطلع بدور رائد.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

**السيد الرويعي** (البحرين): أود بداية أن أتوجه بالشكر لوفد جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه الجلسة المهمة. كما أتوجه بالشكر إلى كافة مقدمي الإحاطات.

تأسست الأمم المتحدة قبل 80 عاما لتكون عمود الاستقرار، حيث اعتمد العالم عليها لمنع وقوع المآسي التي لا توصف من الحدوث مرة أخرى. ومن خلال صياغة وتطبيق القوانين الدولية وتعزيز العمل والتوافق الدبلوماسي على الصعيد الدولي والاستثمار في برامج التنمية ونشر بعثات حفظ السلام، فقد عملت الأمم المتحدة كحصن منيع راسخ لتعكس روح المسؤولية المدنية الدولية. واليوم، فإن تفاقم التحديات التي تواجه العالم، من ارتفاع عدد النزاعات في مناطق مختلفة من العالم ونزوح عشرات الملايين من الأشخاص إلى التهديدات الأمنية الناشئة التي لا تعرف حدودا في التعقيد، بالإضافة إلى ظهور التقنيات الجديدة، يتطلب تضافر الجهود والعمل المشترك بغض النظر عن الاختلافات.

تجدد مملكة البحرين دعمها لدعوات إصلاح الأمم المتحدة لضمان أن تعكس الحقائق الجيوسياسية العالمية بحيث تكون قادرة على الاستمرار في أداء مهمتها العالمية المهمة لعقود قادمة؛ حيث ينبغي أن يكون هذا الإصلاح شاملا وقائما على التوافق ويشمل جميع هيئات اتخاذ القرار في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. إن وقوف العالم اليوم على أعتاب حقبة جديدة بتحديات جديدة أمر يستدعي تجديد الالتزام بالسلام كركيزة أساسية لبناء الازدهار الجماعي والأمل المستدام للجميع. ترى مملكة البحرين أن تنفيذ الالتزامات الطموحة التي حددها ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة رقم 1/79) الذي تم اعتماده في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، يمكن تحقيقه من خلال إصلاح شامل للنظام الدولي يتضمن منظمات حيوية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة.

وختاما، تؤكد مملكة البحرين على أهمية السعي بإرادة ومسؤولية جماعية والبناء على القيم المشتركة والالتزام المتجدد بتعددية الأطراف التي تعطي الأولوية لازدهار جميع الأمم وتجاوز الاختلافات من أجل حل القضايا بالغة الأهمية بما يضمن دعم وحماية الكرامة الإنسانية.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

**السيد دي بونو سانت كاسيا** (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بشكر الصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى.

تؤيد مالطة البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

يصادف عام 2025 الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة. لا تزال الأمم المتحدة حجر الزاوية في النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، حيث توفر منبراً لا مثيل له للدول للمشاركة في صنع القرار والتصدي الجماعي لمختلف التحديات الحاسمة، بما في ذلك النزاعات العديدة الجارية في أوكرانيا وغزة والسودان وغيرها. فالحروب يدور رحاها، والمعاناة تزداد، والجوع يستفحل، والأرواح تزهق.

ولا يمكن التوصل إلى حلول شاملة وعادلة لتلك النزاعات إلا من خلال التمسك بالقيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والنهوض بالمساءلة والامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. إن الإجراءات التي تتعارض بشكل مباشر مع تلك القيم وتقوض مجلس الأمن في أدائه لوظيفته الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين غير مقبولة.

وتماشياً مع التزام مالطة الطويل الأمد بالمساءلة والسلام والعدالة، فإننا نؤكد مجدداً دعمنا الثابت للمؤسسات القضائية الدولية. فهي تضطلع بدور حيوي في الحوكمة العالمية من خلال دعم سيادة القانون وتعزيز السلام وتشجيع التعاون الدولي. تمثل محكمة العدل الدولية حجر الزاوية لمبادئ الأمم المتحدة وقيمها. ومن المفيد زيادة وتعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. كما نعيد التأكيد على دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية ونؤكد مجددا على أن استقلالية الادعاء والقضاء هي حجر الزاوية في سيادة القانون.

كما يلزمنا ميثاق الأمم المتحدة بالسعي إلى الدفع بالرقي الاجتماعي قدماً ورفع مستويات الحياة. فالاحتياجات الإنسانية ترتفع، والتقدم المحرز في مجال التنمية البشرية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم قد توقف، إن لم يكن قد تراجع. والنزاع هو المسبب الرئيسي لهذه الحقائق. نحن نؤمن بقوة بأن السلام والتنمية والعمل الإنساني يعزز بعضها بعضاً. ونؤيد تماما عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك عمل لجنة بناء السلام، في دعم هذا النهج المترابط، لا سيما في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ومن الضروري الحفاظ على زخم ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) وتنفيذ الالتزامات المرتبطة به في مجالات السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

نرحب بالمناقشات التي تستند إلى التعاهد الرقمي العالمي بهدف تعزيز مستقبل أكثر أماناً وإنصافاً وازدهاراً للجميع من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك سد الفجوة الرقمية. تطرح التكنولوجيات الجديدة فرصاً وتهديدات على حد سواء. تتطلب التطبيقات عالية المخاطر للذكاء الاصطناعي الحوكمة، ويجب أن نضمن عدم زيادة تعرض المجتمعات المهمشة والأقليات للخطر. يجب تشجيع استخدام أنظمة التدخل البشري. وعلى العكس من ذلك، تعتقد مالطة أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تمثل خطراً كبيراً جدا بحيث لا يمكن تبرير استخدامها في أي حالة.

وخلال فترة عضوية مالطة التي اختتمت مؤخرا في مجلس الأمن، أعطينا الأولوية للأطفال والنزاع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، وبناء السلام العالمي، والجهود الإنسانية، والتحديات الأمنية التي يفرضها تغير المناخ. وسنواصل النهوض بهذه القضايا الملحة، مسترشدين بالتزامنا بتعددية الأطراف ومستندين إلى مبادئ العدالة والتضامن.

في الختام، تذكرنا هذه المناقشة المفتوحة بالدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة في السعي لتحقيق السلام والأمن وأهمية تعددية الأطراف. ويوفر الالتزام المتجدد بميثاق الأمم المتحدة وقيمها، بما في ذلك التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، الإطار الوحيد لتجاوز هذه الأوقات الصعبة.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

**السيد دا كروز** (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على رئاستها لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير وعلى مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة.

تواجه تعددية الأطراف في الوقت الحالي تحديات عالمية خطيرة تتعلق بالسلام والأمن وتغير المناخ والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتي تتطلب من الدول، الآن أكثر من أي وقت مضى، التعاون والتفاوض بشأن الأهداف والمصالح المشتركة. لقد نجحت الأمم المتحدة منذ تأسيسها قبل ثمانية عقود تقريبا في ضمان تمثيل مصالح جميع الدول واتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء للنهوض بتعددية الأطراف، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، ترى جمهورية أنغولا أنه ينبغي إصلاح الإطار الحالي المتعدد الأطراف لتعزيز التمثيل العادل، واستعادة الثقة الدولية في مؤسساتها المختلفة والاستجابة بشكل أفضل لواقع اليوم والديناميات العالمية، فضلاً عن التحديات والفرص الناشئة. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول أربع نقاط.

أولاً، يجب أن تصبح الأمم المتحدة أكثر شمولية وفعالية في تعزيز التعاون الدولي بين الدول لزيادة فعالية تعددية الأطراف. إن تركيبة مجلس الأمن لا تمثل عالم اليوم ويجد المجلس نفسه منقسماً، وغالباً ما يعجز أعضاؤه عن اتخاذ القرارات، وعندما يتخذونها نادراً ما يتم تنفيذها. والنتيجة النهائية هي الشلل المؤسسي والاستجابة البطيئة للمجلس في معالجة قضايا السلام والأمن الملحة في جميع أنحاء العالم، مثل النزاعات في غزة وأوكرانيا، والحرب الأقل شهرة في السودان، وتصاعد عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. يؤكد هذا الوضع على الحاجة إلى إصلاح هذه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة، حيث أن أفريقيا – وهي قارة تضم 54 دولة و 28 في المائة من أعضاء الأمم المتحدة – غير ممثلة في فئة العضوية الدائمة للأسف. إن جمهورية أنغولا، بصفتها رئيسة الاتحاد الأفريقي منذ 15 شباط/فبراير، تؤكد من جديد الموقف الأفريقي المشترك، الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، الذي يدعو إلى الحصول على مقعدين دائمين ومقعدين إضافيين غير دائمين في مجلس الأمن، ليصل العدد الإجمالي للمقاعد غير الدائمة إلى خمسة مقاعد، وذلك لتصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا. لقد حان وقت هذا الإصلاح منذ فترة طويلة.

ثانياً، أدى عدم وجود آليات لإنفاذ التوصيات والقرارات المعتمدة إلى الحد من فعالية الأمم المتحدة في تعزيز تعددية الأطراف، حيث تجاهلت بعض الدول هذه القرارات دون أي عواقب. في هذا السياق، يكتسي تنشيط أعمال الجمعية العامة أهمية حاسمة بالنسبة للإصلاح الشامل للأمم المتحدة ولتعزيز تعددية الأطراف. وينبغي أن تقودنا تلك العملية إلى هدفها النهائي المتمثل في جعل الجمعية العامة أكثر قوة بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول وصنع السياسات في منظومة الأمم المتحدة، مع اضطلاعها بدور رائد في وضع جدول الأعمال الدولي.

ثالثاً، إن نظام إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية الذي تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية قد عفا عليه الزمن ويتطلب إصلاحا فوريا لجعل المؤسسات المالية الدولية أكثر شمولاً وفعالية في مواجهة تحديات تعبئة موارد التنمية وتمويل المناخ وإيجاد حلول دائمة لمساعدة البلدان التي تواجه حالة مديونية حرجة. يجب أن نغير حوكمة المؤسسات المالية الدولية، وذلك بشكل رئيسي لإعطاء صوت أكبر لبلدان الجنوب

من خلال تجسيد حصتها المتزايدة من اقتصاد العالم وسكانه لتعزيز شرعية وفعالية تلك المؤسسات. يعد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيعقد في حزيران/يونيه في إشبيلية بإسبانيا، فرصة تاريخية لإعادة تحديد قواعد التمويل العالمي وتعزيز العدالة الاقتصادية واستيعاب الجميع.

رابعاً، يمثل ميثاق المستقبل، الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر 2024 (قرار الجمعية العامة 1/79)، التزامنا ببداية جديدة في التعاون الدولي، استناداً إلى مبادئ المساواة والإنصاف واستيعاب الجميع وبناء التوافق في الآراء. وتعبيراً عن تصميمنا المشترك على دعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يجب أن نسعى جاهدين لتنفيذه الفعال من أجل استعادة الثقة وتنشيط تعددية الأطراف.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد بيريرا** (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن. كما أهنئ الصين على تنظيم هذه المناقشة الهامة التي جاءت في وقتها.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة هذا العام، من المفيد أن نتأمل في التقدم الجماعي الذي أحرزناه على مدى العقود الثمانية الماضية وأن نرسم طريقنا إلى الأمام، مستفيدين من الخبرة المكتسبة، لبناء عالم أكثر عدلاً وشمولاً وسلاماً. ما فتئت سري لانكا، منذ أن أصبحت عضواً في المنظمة عام 1955، من أشد المدافعين عن التعددية والدبلوماسية والحوار كأركان أساسية تؤدي إلى السلام والأمن الدوليين. إن العالم الذي نعمل فيه معاً هو عالم أكثر ازدهاراً وأماناً للجميع. إن تحديات اليوم – التي تتراوح بين النزاعات المسلحة والتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية – تحتم علينا تعزيز التزامنا بالعمل الجماعي من خلال منظومة الأمم المتحدة.

لقد تغير المشهد الجيوسياسي تغيراً كبيراً منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945. ولمعالجة القضايا الحالية والمستقبلية على نحو فعال ومنصف، يجب أن تكون أصوات الدول النامية ممثلة في هياكل الحوكمة العالمية، بما في ذلك المجلس. يجب أن يكون للدول النامية، التي تمثل 85 في المائة من سكان العالم، صوت أكبر في عملية صنع القرار. وتؤيد سري لانكا الإصلاحات التي تعزز شفافية المجلس وفعاليته من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات المعقدة في الحاضر والمستقبل. ومن بين المحاولات والعمليات والأفكار العديدة للإصلاحات الفعالة، يقدم لنا ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) مبادرات لتنشيط تعددية الأطراف وإصلاح الحوكمة العالمية. ومن المهم أن تعمل الدول الأعضاء من خلال الأمم المتحدة على إعطاء الأولوية لنهج منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتعافي بعد انتهاء النزاع لمعالجة القضايا الأساسية التي تكمن وراء عدم الاستقرار. إننا ندرك أن السلام ليس مجرد غياب الحرب، بل هو قدرة مستدامة على الصمود في وجه النزاع، ويشمل الرفاه والعدالة والفرص الاقتصادية والتماسك الاجتماعي – أي مناخٌ يمكن أن يزدهر فيه الجميع على قدم المساواة.

تعتمد مصداقية النظام الدولي على التطبيق العادل والمتسق للقانون الدولي. وهو أمر ضروري لنجاح تعددية الأطراف. ويجب ألا يكون هناك تطبيق انتقائي للقانون الدولي. فيجب أن يكون تطبيق القواعد

موحداً. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

إننا نعيش في زمن تتطور فيه طبيعة التهديدات الدولية بسرعة مقلقة. إن تغير المناخ، والتهديدات السيبرانية، والاستخدام الخبيث للذكاء الاصطناعي والأمن البحري، كلها عوامل في هذا العصر الجديد. لا توقف الحدود هذه التهديدات وهي تتطلب عملاً جماعياً. علاوة على ذلك، ولكي يتمكن كل بلد من تسخير قوة التكنولوجيا لتحقيق كامل إمكاناته التنموية، بات من الضروري العمل معا لسد الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات. تتمتع التقنيات الجديدة بالقدرة على تسريع عملية التطوير. لذلك فمن الضروري أن نوسع نطاق الوصول والمعرفة بالتكنولوجيا الرقمية.

يدل اعتماد ميثاق المستقبل على عزمنا الجماعي على دعم السلام والأمن والتنمية المستدامة. ولا تزال سري لانكا ملتزمة بالعمل مع جميع البلدان والمنظمات الدولية في عملية ترجمة تلك الالتزامات إلى إجراءات ملموسة تعود بالنفع على جميع الدول.

وبروح تعددية الأطراف، تؤكد سري لانكا مجددا ثقتنا في الحلول الدبلوماسية بدلا من الخلاف وفي التعاون بدلا من النزاع. لقد كانت الأمم المتحدة على مدى 80 عاماً ملتقى العالم لممارسة تعددية الأطراف ويجب أن نعمل معا من أجل إدخال الإصلاحات اللازمة لتظل منظومة الأمم المتحدة منارة للأمل وقوة للخير في العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

**السيد موساييف** (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لجمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة الهامة. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

حرصت أذربيجان على مر العقود على تعزيز تطلعات تعددية الأطراف واضطلعت بدور فعال على نحو متزايد في العديد من المحافل الدولية. وقد تشرفنا بوجه خاص باستضافة المؤتمر التاسع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرئاسة حركة بلدان عدم الانحياز لمدة أربع سنوات. وتولي أذربيجان أيضا أهمية كبيرة للتعددية الثقافية بتنظيمها المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات في باكو كل عامين.

وتستند تعددية الأطراف إلى المعايير والمبادئ والقيم المشتركة التي يقوم عليها الحوار والتعاون المستدام والفعال اللذين يتصديان للتهديدات والتحديات العالمية المترابطة التي لا يمكن لأي بلد التغلب عليها بمفرده. والأمم المتحدة هي الركيزة الأساسية لتعددية الأطراف، كما أن المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاقها ملزمة عالميا وتشكل الإطار المعياري التأسيسي في العلاقات الدولية. وتحت مظلة الأمم المتحدة، أسهمت الجهود المشتركة المتفانية في تحفيز عملية إنهاء الاستعمار وتعزيز السلام والمساعدة في وضع المعايير القانونية وتعزيز التعاون الدولي.

ولكن تستمر التحديات الخطيرة وتتطور إلى تهديدات أكبر. ويجري تقويض المثل العليا لتعددية الأطراف ويجري تجاهل أو إساءة تفسير قيمها ومعاييرها ومبادئها الأساسية المقبولة عالميًا. ونتيجة لذلك،

أصبح العالم من نواحٍ عديدة أكثر انقسامًا وتعصبًا. وتؤدي حتمًا المعايير المزدوجة والانتقائية في تطبيق القانون الدولي إلى استمرار عدم الامتثال للالتزامات الدولية. ولا يزال القصور المتزايد في الآليات الوقائية والأمنية المتعددة الأطراف يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تقف عائقا أمام التصدي للتهديدات الحالية والناشئة. ويشكل أيضا الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والإيديولوجيات العرقية القومية حواجز رئيسية أخرى على طريق تحقيق المزيد من الاستقرار والتعاون.

وتتطلب التحديات التي تواجه العالم اليوم تجديد الالتزام بتعزيز التضامن العالمي وزيادة فعالية وموثوقية تعددية الأطراف بالاستناد إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ونظام التعاون المتعدد الأطراف بعد إصلاحه وتنشيطه. ويكتسي احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها أهمية بالغة لإحراز أي تقدم في منع نشوب النزاعات واستعادة السلام وصونه وبناء أواصر المنفعة السلمية المتبادلة بين الدول وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وثمة حاجة إلى تعزيز الجهود لمواجهة خطاب الكراهية ونبذ الكراهية بجميع أنواعها. ويجب أن نعزز التزامات الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ومساءلتهم لمواجهة انتشار المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة باتخاذ إجراءات عالمية منسقة.

ويجب أن يظل تقديم الدعم للدول المنخرطة في بناء السلام وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وإزالة الألغام بعد انتهاء النزاع أولوية حاسمة للمجتمع الدولي بأسره. ويولي بلدي أهمية بالغة لهذا الدعم والتضامن في التغلب على العواقب الوخيمة لثلاثة عقود من العدوان والتطهير العرقي والاحتلال. وستواصل أذربيجان جهودها الرامية إلى تطوير التعاون الدولي وضمان أن يكون النظام المتعدد الأطراف أكثر فعالية ومجهزا على نحو أفضل للوفاء بوعوده والتزاماته القائمة.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان.

**السيد حكمت** (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد طاجيكستان بالوفد الصيني على قيادته وعلى عقده هذه المناقشة الهامة.

بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة هذا العام، نتأمل في الدور التاريخي للمنظمة بوصفها حجر الزاوية في تعددية الأطراف. لقد تأسست الأمم المتحدة في عام 1945 بعد حربين عالميتين مدمرتين لتضطلع بولاية واضحة تتمثل في منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والتعاون الدولي. وأدت تعددية الأطراف على مر العقود دورا فعالا في إنهاء الاستعمار وتسوية النزاعات وتحقيق التنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان.

ولكن التحديات المطروحة اليوم – التوترات الجغرافية السياسية والنزاع المسلح وتغير المناخ والإرهاب وعدم المساواة – تسلط الضوء على الحاجة إلى نظام قوي متعدد الأطراف. وتعتقد طاجيكستان أن تعددية الأطراف ليست مجرد مبدأ بل ضرورة. ويجب أن يعمل مجلس الأمن في إطار من الوحدة وبعزم. وكما أكد رئيس طاجيكستان، فخامة السيد إمام علي رحمان، في العديد من المناسبات، لا يمكننا أن نحقق أهدافنا ونضمن مستقبلا أكثر أمنا إلا بالجهود المشتركة والتفاهم المتبادل.

وترى طاجيكستان، باعتبارها بلدا صغيرا ناميا غير ساحلي، أن تعددية الأطراف أمر حيوي لإشراك جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، في عملية صنع القرار العالمي. وما فتئت تعددية الأطراف تشكل لطاجيكستان عاملا رئيسيا لمواجهة تحدياتها في النهوض بالمبادرات العالمية. ويشمل ذلك عملية دوشانبي بشأن مكافحة الإرهاب وتمويله وعملية دوشانبي للمياه وقراراتنا العديدة المتعلقة بالمياه، بما في ذلك السنة الدولية للحفاظ على الأنهار الجليدية وعقد العمل من أجل النهوض بعلوم الغلاف الجليدي للفترة 2025-2034. وتُظهر هذه الجهود أن الدول الصغيرة، على الرغم من حجمها، تؤدي دوراً حاسمًا في بلورة حلول عالمية وخاصة في المجالات التي تملك فيها خبرات أو تواجه فيها حالات ضعف.

وتلتزم طاجيكستان بنظام تتساوى فيه أصوات جميع الدول، الصغيرة منها والكبيرة، وتعامَل فيه معاملة عادلة ويخلو من المعايير المزدوجة. ولا بد من وجود إطار دولي شامل وعادل لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ويتعين زيادة تمثيل الدول الصغيرة في الحوكمة العالمية. وتُتخذ العديد من القرارات التي تؤثر على اقتصاداتها وأمنها وتنميتها بدون إسهامها. وتؤيد طاجيكستان الإصلاحات الرامية إلى إسماع أصوات الدول النامية بإنشاء نظام متعدد الأطراف أكثر شمولاً وتمثيلاً. ومن هذا المنطلق، تؤكد طاجيكستان مجددا ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة الممتدة من 2028 إلى 2029. ونلتزم بتعددية الأطراف ومنع نشوب النزاعات والتنمية المستدامة. ونشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها.

تتطلب التهديدات العالمية ومخاطر الأمن السيبراني والإرهاب والتفاوتات الاقتصادية والتدهور البيئي اتخاذ إجراءات جماعية. وما من بلد يستطيع مواجهة تلك التحديات بمفرده. إن اعتماد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) يؤكد مجددا التزام المجتمع الدولي بتنشيط تعددية الأطراف. ويجب أن نترجم الآن هذا الالتزام إلى عمل بجعل الحوكمة العالمية أكثر فعالية وشمولا للجميع واستجابة لتحديات عصرنا.

ختامًا، ستواصل طاجيكستان دفاعها بثبات عن تعددية الأطراف والتنمية المستدامة والتعاون الدولي. ونعتقد بصفتنا دولة صغيرة أن أصواتنا ووجهات نظرنا ليست قيّمة فحسب، بل ضرورية أيضا في تشكيل مستقبل يسوده السلام والإنصاف ويتسم بالقدرة على الصمود.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للسيد بيريسفورد – هيل.

**السيد بيريسفورد – هيل** (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، ولجمهورية الصين الشعبية على منحكم نظام مالطة ذي السيادة المستقلة شرف التكلم أمام مجلس الأمن بشأن مسألة تشكل مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي.

إن جميع الأجيال التي واجهت المستقبل واجهته بحالة من عدم اليقين. ومهما تألقت نهاية أي قرن ومهما كان الوعد الذي يحمله أي عصر جديد، فقد أظهر لنا تاريخ العالم أنه ليس هناك الكثير مما يمكننا – أو ينبغي لنا – أن نعتبره أمراً مسلماً به. وقد أدرك مهندسو فترة ما بعد كارثة الحرب العالمية الثانية ذلك من خلال تجربة مريرة، ولا تزال هذه المؤسسة التي أنشئت في أعقابها، بكل مواطن ضعفها وإخفاقاتها، أفضل خيار لدينا لإجراء حوار دولي مستدام ويتسم بالاحترام. ولا يتعلق التزامنا في نظام مالطة ذي السيادة المستقلة بالتخفيف من المعاناة من خلال عملياتنا الطبية وعمليات الدعم في 120 بلداً فحسب، بل أيضاً

بضمان سماع أصوات المنسيين والمهمشين والمحرومين في عملية صنع القرار على جميع المستويات – المحلية والوطنية والدولية. وقد حفزنا البابا فرنسيس لنزيد من انخراطنا في دبلوماسية الأمل، وهي دبلوماسية تركز على الحوار والصبر وبناء الثقة. ولكنني أود أن أسأل المشاركين: كم من الوقت يستطيع الجائع أن يعيش بدون طعام؟ وكم من الوقت يجب أن يمر قبل شفاء مرض ما عندما لا يجد المرء الدواء؟ وكم من الوقت يجب أن يمر قبل أن ينحسر المدّ ويتمكن المرء من المشي على أرضه مجدداً؟

كما تُعلِمُنا المذكرة المفاهيمية (انظر S/2025/78) لهذه المناقشة المفتوحة، فإن المجتمع الدولي يحتاج في مواجهة تحديات عصرنا إلى إقامة تعاون على المستوى المتعدد الأطراف يكون فعالاً وشاملاً للجميع وموجَّهاً نحو تحقيق النتائج. ومن الحقائق المسلَّم بها أن لكل قضية سياسية عالمية ولكل اختلاف في الرأي ولكل نزاع يُطلب من مجلس الأمن التوسط فيه جانب إنساني. وهذه الأبعاد الإنسانية عابرة للحدود. وهي تؤثر على مختلف المجتمعات، وتسهم في المعاناة التي تشكل جزءاً كبيراً من الحالة الإنسانية. لقد تحدث هنا العديد من الهيئات والمجموعات التي تخدم البشرية وهي محايدة وغير مسيسة، ولكن أصواتها عرضية وتعتمد على كرم الآخرين. وعندما نتكلم عن إصلاح مجلس الأمن، ربما ينبغي لنا أن ننظر في إنشاء مقعد إنساني تمثيلي دائم في المجلس بالتناوب – مقعد يمثل حقاً أولئك الذين تُركوا خلف الركب. ومن شأن قرار شجاع كهذا أن يتماشى إلى حد كبير مع روح تعددية الأطراف، وهي أكثر الوسائل فعالية لتعزيز التعاون العالمي.

والتحديات العالمية شديدة الترابط، وكذلك يجب أن تكون استجابتنا لها. ولا بد من تعزيز التعاون الدولي إذا أردنا كسر دورات الفقر وعدم المساواة، لا سيما في بلدان الجنوب بينما نمضي بحزم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى خطى البابا فرنسيس، ربما ينبغي لنا عندئذ أن نضيف الأمل كمسبب ومحفز على السواء. وربما نقترب عندها من المستقبل الذي توخيناه جميعاً في مؤتمر القمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي، وربما يمكننا في الوقت نفسه أن نتبنى هذا المستقبل بمزيد من اليقين.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد لارسن** (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الانخراط في النظام المتعدد الأطراف ركيزة أساسية لسياسة أستراليا الخارجية. ذلك أننا نعيش في عالم معقد ومترابط نحتاج فيه إلى بعضنا البعض من أجل التصدي للعديد من التحديات الكبرى التي نواجهها. وسأتناول اليوم ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، إن ميثاق الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف الذي أنشأه هما أساس السلام والأمن الدوليين. يحدد الميثاق المبادئ الأساسية التي توافق كل دولة عضو في الأمم المتحدة على الالتزام بها، أي المساواة في السيادة بين الجميع، والتسوية السلمية للمنازعات، والمساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وتهيئة الظروف اللازمة للحفاظ على القانون الدولي. وتدعم أستراليا تلك المبادئ وتشجع اتباعها بقوة. ولهذا السبب فإننا نعمل على سبيل المثال مع مختلف الدول الأعضاء لإطلاق إعلان جديد لحماية العاملين في المجال الإنساني دعماً للقانون الدولي الإنساني ومناصرة له، ولدفع العمل لحماية العاملين في المجال الإنساني في

مناطق النزاع. ونحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بتلك المبادئ والوفاء بوعد الميثاق، أي تحقيق السلم والأمن العالميين وصونهما.

ثانياً، يحتاج النظام المتعدد الأطراف إلى الإصلاح لخدمتنا جميعاً بشكل أفضل. وسنواصل الدعوة إلى نظام أكثر تمثيلاً وفعالية ومساءلة وشفافية. ويشمل ذلك تأمين تمثيل أكبر في المجلس لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وتعزيز المساءلة والشفافية فيما يتعلق باستخدام حق النقض. وتمتد الحاجة إلى الإصلاح لتشمل أيضاً الهيكل الدولي لبناء السلام، نظراً لتزايد عدد النزاعات الممتدة والمعقدة. ونتطلع من خلال فترة عضويتنا في لجنة بناء السلام إلى المساهمة في استعراض هيكل بناء السلام لضمان أن نعمل بمزيد من الفعالية لمنع اندلاع النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها وتعزيز التعافي بعد انتهاء النزاع.

ثالثاً، إننا ندرك أن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين تدعمان التنمية والسلام والأمن للجميع. وانتهاكات حقوق الإنسان تسبق في كثير من الأحيان اندلاع النزاعات المسلحة، ويمكن أن تكون علامة إنذار مبكر على اندلاعها. فالقمع وعدم المساواة وغياب العدالة والمساءلة ممارسات تزيد من احتمالية وقوع العنف، ولذلك نعرب عن قلقنا بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فكلنا ندفع الثمن عندما يكون العالم أكثر خطورة وأكثر انقساماً وأقل استقراراً وأكثر فقراً. ولذلك فقد بدأنا مع كندا وألمانيا وهولندا إجراءات ضد أفغانستان بسبب انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونتطلع أيضاً خلال فترة عضويتنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى العمل مع الأعضاء لإحراز تقدم في مجال التنمية للجميع – وهو شرط أساسي لتحقيق السلام والأمن المؤسسي.

ويعتمد الأمن والاستقرار والازدهار العالمي على وجود نظام فعال متعدد الأطراف. وتعتقد أستراليا أن جميع البلدان ستكون أفضل حالاً في عالم تكون فيه القواعد الدولية واضحة ومتفق عليها بشكل متبادل ومتبعة باستمرار. ونحتاج جميعاً للعمل لضمان تلبية هذا النظام لمتطلباتنا جميعاً، كما تقع على عاتقنا جميعا المسؤولية عن هذا العمل. وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لتعزيز كفاءة النظام وفعاليته وشفافيته. ومن خلال القيام بذلك، سنضمن أن يكون النظام العالمي ملائما للغرض المنشود الآن وفي المستقبل.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

**السيد لاباسوف** (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن امتناننا لجمهورية الصين الشعبية لعقد هذه المناقشة المهمة ونؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف وإصلاح الحوكمة العالمية والقانون الدولي.

إن استقرار وسط آسيا وازدهاره أمر حيوي للأمن العالمي. في السنوات الأخيرة، خطت المنطقة خطوات كبيرة في مجالات التكامل الاقتصادي والتعاون البيئي والأمن الجماعي. وأوزبكستان على اقتناع بأنه يمكن للحوار الإقليمي والثقة المتبادلة التصدي بفعالية للتحديات المشتركة، مثل إدارة المياه، والتجارة عبر الحدود، والتكيف مع تغير المناخ والتهديدات الأمنية. وإحلال السلام في أفغانستان أمر ضروري

للاستقرار الإقليمي. وتعتقد أوزبكستان أن التعاون وليس العزلة أمر أساسي للسلام الطويل الأجل. ونواصل دعم التعافي الاقتصادي والربط الإقليمي، بسبل منها مشروع خط السكك الحديدية العابر لأفغانستان. ولا نزال ملتزمين بمكافحة التهديدات عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة، ونحن عازمون على تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في التصدي لتلك التحديات.

ويجب أن يظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 أولوية عالمية. وتركز الاستراتيجية الإنمائية في أوزبكستان لعام 2030 على قدرة الاقتصاد على الصمود والحد من الفقر وتمكين الشباب. وعلى مدار العقود الماضية تضاعف الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت مستويات الفقر أربعة أضعاف، وتوسعت مشاركة الشباب في الحكم. وعلاوة على ذلك، أُعلِن عام 2025 عام حماية البيئة والاقتصاد الأخضر في أوزبكستان، مع الالتزام بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 35 في المائة وزيادة استخدام الطاقة الخضراء إلى 54 في المائة بحلول عام 2030.

وتعزيز المؤسسات والحوكمة العامة أمر أساسي لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، إن من دواعي شرف أوزبكستان أن تستضيف منتدى الأمم المتحدة للخدمة العامة في سمرقند في حزيران/يونيه، تحت شعار "خمس سنوات حتى عام 2030: تسريع تقديم الخدمات العامة من أجل مستقبل مستدام". وسيشارك في هذا المنتدى الحكومات والخبراء والمجتمع المدني لمناقشة مسائل الابتكار والتحول الرقمي وقدرة المؤسسات على الصمود. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة، حيث إن الحوكمة الفعالة هي مفتاح التنمية المستدامة والسلام والأمن.

ولا تزال إحدى أسوأ الكوارث البيئية في العالم – جفاف بحر آرال – تهدد الاستقرار الإقليمي. وتنفذ أوزبكستان مشاريع واسعة النطاق للتشجير وحفظ الماء والطاقة المتجددة للتخفيف من آثارها. وندعو إلى تقديم دعم دولي أكبر للتنمية المستدامة في منطقة بحر آرال.

ويجب أن نحرص على أن يحد التحول الرقمي من عدم المساواة بدلا من تعميقها. وتعمل أوزبكستان بنشاط لتمكين الشباب من خلال التعليم الرقمي والابتكار. كما تظل المساواة بين الجنسين أولوية وطنية، مع إحراز تقدم كبير في مشاركة المرأة في اتخاذ القرار والحياة الاقتصادية.

وتلتزم أوزبكستان التزاما راسخا بالسلام والأمن العالميين، وقدمت ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2035–2036. ونتطلع إلى العمل معا لبناء نظام حوكمة عالمي أكثر فعالية وشمولا.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد شودري** (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة حسنة التوقيت تماما. ونعتقد اعتقادا قويا أن المداولات ستحفز المناقشات الحالية وستعزز التفاهم بين أعضاء الأمم المتحدة.

إن تعددية الأطراف ترتبط ارتباطا وثيقا بنشأة الأمم المتحدة عندما أعربت الدول الأمم عن عزمها على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. فبعد حربين مدمرتين، كان العالم بحاجة إلى السلام والاستقرار من أجل رفاه البشرية وتنميتها وتقدمها. ومنذئذ، تواصل الأمم المتحدة، باعتبارها المؤسسة العليا لتعددية

الأطراف، أداء دورها الحاسم في التوصل إلى تسويات سلمية للمنازعات بين الأطراف المتنازعة عن طريق الحوار والمفاوضات. وإلى جانب الشواغل الأمنية الدائمة، فإننا نواجه تحديات مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والأزمات الصحية العالمية التي تجلت في الجائحة الأخيرة وعدم المساواة في التنمية وفجوات التمويل والمنازعات وتأثير التكنولوجيات الجديدة والناشئة. ولمواجهة هذه التحديات، نحتاج إلى عمل جماعي لإنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة. ومن ثم، فإن تعددية الأطراف هي أفضل أداة بأيدينا لمواجهة التحديات المشتركة في القرن الحادي والعشرين.

وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن بنغلاديش تلتزم التزاما كاملا بمبادئ تعددية الأطراف. ويتجلى التزامنا بتعددية الأطراف في أعمالنا. فقد رسّمنا الحدود البحرية مع جيراننا بشكل سلمي عن طريق أحكام المحكمة الدولية لقانون البحار وأثبتنا بذلك التزامنا بالمعايير والمؤسسات الدولية. وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، شاركنا مشاركة كبيرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نؤدي دورا نشطا في لجنة بناء السلام. ونلتزم تماما بعمليتين إقليميتين – رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات في منطقتنا – تهدفان إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم المشترك بين البلدان المتجاورة. وعلى صعيد حفظ البيئة، ندعو إلى إبرام اتفاقات عالمية أقوى بشأن العمل المناخي، بما يشمل تقديم دعم مالي أكبر للدول النامية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وشكل اتفاق باريس خطوة مهمة إلى الأمام، لكننا نعتقد أنه لا بد من قطع تعهدات ملزمة أكثر طموحا، لا سيما بالنسبة للدول المتقدمة النمو. ويجب أن يكون مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة في صميم جميع المفاوضات بشأن المناخ.

وكانت إحدى اللحظات الحاسمة الأخرى في نهج بنغلاديش المتعدد الأطراف استجابتنا لأزمة الروهينغيا. ففي عام 2017، فتحنا حدودنا أمام أكثر من مليون لاجئ من الروهينغيا الفارين من الاضطهاد في ميانمار. ولم يكن هذا العمل السخي قرارا وطنيا فحسب، بل كان دعوة للمجتمع الدولي إلى التكاتف من أجل التصدي لأزمة إنسانية تتجاوز الحدود الدولية. وتلتمس بنغلاديش مرة أخرى دعم المجتمع الدولي للضغط على ميانمار من أجل التوصل إلى تسوية سلمية. وبينما نواصل مناصرتنا لحقوق شعب الروهينغيا وكرامتهم، نتوقع إجماعا دوليا بشأن خطة عملية محددة زمنيا لإعادتهم إلى وطنهم.

لكي تنجح تعددية الأطراف، يجب أن نولي اهتماما لإصلاح مجلس الأمن. فلا يزال هيكله وعمليات اتخاذ القرار فيه يجسدان بشكل غير متناسب مصالح عدد قليل من الدول القوية ولا يكفلان سماع أصوات الدول النامية الصغيرة. وندعو إلى اتباع نهج أشمل – نهج يراعي تنوع الحقائق الجيوسياسية في عالم اليوم.

وفي عصر تتزايد فيه التوترات والتحديات الجيوسياسية، يتوقف مستقبل التعاون العالمي على قدرتنا الجماعية على بناء الجسور بدلا من الجدران. وتؤمن بنغلاديش ببناء نظام عالمي دولي تتكاتف فيه الدول لحل المشاكل المشتركة والحفاظ على الكرامة الإنسانية وضمان التنمية المستدامة للجميع.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

**السيدة دي سميدت** (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الرئاسة الصينية على إتاحة الفرصة لنا للتكلم عن هذه المسألة. ويبين العدد الهائل من المتكلمين مدى أهمية هذه المسألة بالنسبة لنا جميعا.

وتؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية بصفتي الوطنية.

أولا، شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة إجمالا في النزاعات العنيفة، سواء بين الدول أو نتيجة للعنف الذي ترتكبه جهات من غير الدول. وأدت التوترات الجغرافية السياسية إلى مزيد من عدم الاستقرار وعدم اليقين في العالم. ويؤثر انعدام الاستقرار هذا تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على معظم أعضاء المنظمة. وتشتبك الدول أو الجهات من غير الدول بتواتر متزايد، وبشكل عنيف في كثير من الأحيان، لتكوين علاقات قوة وروايات جديدة. وتقترن هذه الديناميات بتهديدات هجينة وتهديدات سيبرانية وفضائية وأنشطة خبيثة تقوم بها دول وجهات من غير الدول. ويجب التنديد بهذه الجهات الفاعلة السلبية والمعتدية.

وذلك لأنه، في معظم النزاعات التي يتناولها مجلس الأمن، يُعرف بوضوح من هو المعتدي ومن هو الضحية. والواقع هو أنه ما من شيء يمكن أن يبرر انتهاك مبادئ ميثاقنا أو احترام السلامة الإقليمية. فلا بد من احترام السلامة الإقليمية – سواء لأوكرانيا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو لبنان أو سورية أو غيرها من الدول الأعضاء – وسيادة أعضاء منظمتنا أو استقلالهم السياسي. كما لا يوجد أي مبرر لذبح المدنيين، سواء في الأرض الفلسطينية المحتلة أو في إسرائيل أو في أي مكان آخر من العالم. ويجب تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس. ويجب على المجلس أيضا أن يضطلع بمسؤولياته في النزاعات التي لم يبد رأيه فيها بعد، كما هو الحال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا يزال الناس ينتظرون منه أن يتخذ إجراءً حاسما. ويصبح ذلك الأمر ضروريا بقدر أكبر إذا أردنا أن نحقق بشكل جماعي المقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب الاسترشاد بتلك الأهداف والمبادئ في اتفاقات السلام، في أوكرانيا أو في أي مكان آخر.

ثانيا، كما سبق وأن ذكرت عدة دول أعضاء،

(تكلمت بالإنكليزية)

إن القوة لا تعلو على الحق.

(تكلمت بالفرنسية)

ويظل احترام مبادئ القانون الدولي المستمدة من الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أفضل ضمان للسلام والأمن العالميين، مقترنا بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. وبلجيكا ملتزمة، وستظل ملتزمة، التزاما راسخا بتعزيز النظام القانوني الدولي. وتتطلب مكافحة الإفلات من العقاب دعم المحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، التي تؤدي دورا حاسما في التحقيقات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي. وذلك الدعم لا يمكن تقديمه بشكل انتقائي، فلا يوجد عضو في هذه المنظمة فوق القانون؛ وسيادة دولة ما ليست أكثر قيمة من سيادة دولة أخرى. وهذه الهيئة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. ويجب تطبيق هذا المبدأ باستمرار في جميع الظروف.

وقد أصبحت التهديدات بضم الأراضي – وهي جريمة دولية تنتمي لعصر آخر – أكثر إلحاحا على نحو مطرد، والأسوأ أنها تُنفذ بالفعل. ويبدو أنه قد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى توسيع اختصاص محكمة جنائية دولية مستقلة ومحايدة قدر الإمكان فيما يتعلق بجرائم العدوان.

(تكلمت بالإنكليزية)

ثالثا وأخيرا، للإجابة على أحد الأسئلة المطروحة اليوم، تود بلجيكا التأكيد على أن تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد خطة بناء السلام عنصران أساسيان في إصلاح نظام الحوكمة العالمي لضمان قدرة البشرية على التصدي بفعالية للمخاطر والتحديات الحالية والمستقبلية.

وعلى حد تعبير الأمين العام: ”لا يمكن للأمم المتحدة، والنظام المتعدد الأطراف نفسه، أن يكونا فعالين إلا بقدر التزام الدول الأعضاء بهما“ (A/78/PV.109، ص 1). ويتيح هذا المنعطف الزمني الحرج لنا جميعاً فرصاً لتجديد الالتزامات. ومن شأن الحوار والاحترام المتبادل وتجديد الالتزام بميثاق الأمم المتحدة تمكيننا من الوفاء بميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، فضلا عن تمكيننا من التحضير للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة الاجتماعي العالمي في وقت لاحق من هذا العام.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سورينام.

**السيد سيتالدين** (سورينام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني إلقاء هذه المداخلة باسم الدول الأعضاء الأربعة عشر في الجماعة الكاريبية. ونشكر جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

في أعقاب الانتشار الواسع للموت والدمار، كان إنشاء الأمم المتحدة خطوة جريئة نحو تعددية الأطراف وشهادة على الإرادة الجماعية للدول لمواجهة التحديات العالمية معاً.

واليوم، وفي ظل التهديدات العالمية القائمة والناشئة، بما في ذلك تغير المناخ والأوبئة والذكاء الاصطناعي، تظل تعددية الأطراف الفعالة الأداة الوحيدة التي يمكن أن تضمن قدرتنا على أن نتغلب بشكل جماعي على تلك التحديات. ومع ذلك، فقد كشفت السنوات الثمانون الماضية عن فجوات في أنظمة الحوكمة العالمية وميلاً إلى الأحادية بما يعيق بشكل كبير إمكانات هذا التعاون. وفي هذا السياق، نؤكد أن الأوقات العصيبة التي نعيشها حاليا دليل على حاجتنا إلى التفكير في حالتنا الراهنة واستعراضها.

تنص المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة على ولاية مجلس الأمن، وهي صون السلام والأمن الدوليين. وبينما تعترف الجماعة الكاريبية بالدور القيم الذي يضطلع به مجلس الأمن، فإنها تدرك أيضاً نضاله المستمر لمنع نشوب النزاعات وحلها بفعالية وضمان أن تعبر قراراته عن التنوع الحقيقي لعضوية الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤكد الحاجة إلى الإصلاح من أجل إعادة توجيه المجلس والحفاظ على شرعيته وفعاليته لأنه عندما يفشل المجلس، تتعثر الأمم المتحدة.

ولا يزال أحد التحديات الأساسية هو التوفيق بين مجلس يرى العالم من خلال عدسة إمبريالية تعود إلى عام 1945 وبين واقع ومتطلبات العالم المعاصر اليوم. فمنذ عام 1945، توسعت عضوية الأمم المتحدة بشكل كبير وتغير المشهد الجيوسياسي بشكل كبير، لا سيما بسبب إنهاء الاستعمار. وبالتالي، فإن الطريقة

الوحيدة للحفاظ على الثقة في المجلس هي ضمان إصلاحه بشكل شامل بحيث يجسد بشكل كافٍ واقع العالم اليوم. ومن شأن التمثيل المعزز أن يحسن كثيراً من عملية صنع القرار في المجلس لأنه سيضمن أن يكون أولئك الأكثر تأثراً بهذه القرارات قادرين على تشكيل النتائج بشكل مباشر، مما يسمح بإيجاد حلول أكثر تأثيراً للأسباب الجذرية للنزاعات وعدم المساواة.

ومع اقتراب الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن نعترف بالحاجة إلى التمثيل في الحكومات العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف. وهذا بالفعل أحد أهم دروسنا المستفادة.

إن تعددية الأطراف بطابعها تستلزم العمل الجماعي وصنع القرار بصورة مشتركة. وهذا يعني في نهاية المطاف أن التمثيل ركيزة أساسية لتعددية الأطراف الفعالة. وهذا يعني أنه بغض النظر عن الحجم أو القوة الاقتصادية أو العسكرية، فإن جميع الدول تؤدي دوراً في حماية تعددية الأطراف، بما في ذلك ضمان الالتزام بالقانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها على قدم المساواة.

وتواجه البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة، ظروفاً فريدة من نوعها، مما يعني أننا غالباً ما نتأثر بشكل غير متناسب بالعديد من التحديات، بما في ذلك تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، بينما تتسابق بلدان الشمال العالمي للتنافس مع بعضها بعضا في مجال الرقمنة، تستمر الفجوة الرقمية في الاتساع. وتتيح التطورات التكنولوجية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، كما هائلا من الفرص للتنمية. ومع ذلك، لا تزال العديد من البلدان النامية تعاني من محدودية الوصول إلى هذه التكنولوجيات التي لا تزال مركزة في أيدي الدول القوية. وتؤكد هذه الحقائق تحديدا أسباب ضرورة وجود تمثيل حقيقي في الحوكمة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف. ويضمن ذلك عدم تهميش تلك الأصوات وإنما استمرارها جزءاً من المناقشات الأكثر أهمية.

تؤمن الجماعة الكاريبية بمركزية الأمم المتحدة بوصفها منبرا رئيسيا للتعاون العالمي. وعندما تكون تعددية الأطراف فعّالة، فإنها تكون قادرة على إحداث تحول.

ويتيح ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) فرصة فريدة لتعزيز تعددية الأطراف من خلال توفير إطار استشرافي شامل للجميع للتعاون والشراكات العالمية بما يضمن الاستجابة للتحديات المعاصرة.

لا يمكن لأي دولة أن تقف بمفردها في عالم اليوم المترابط. وبينما قد يبدو أن بعض الدول تتعامل بشكل أفضل مع بعض التهديدات، لا يمكن لأي دولة بمفردها مواجهة جميع التحديات بمعزل عن غيرها. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية مشتركة للحفاظ على عالمنا للأجيال القادمة. وللقيام بذلك، يجب إعادة تنشيط تعددية الأطراف. ويجب أن نستفيد من هذه الأداة بشكل خاص في أوقات الاستقطاب الحاد لأنها مصممة خصيصا لمثل هذه اللحظات.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها بتعددية الأطراف حتى نتمكن معا من معالجة القضايا الأكثر إلحاحاً في عصرنا.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

**السيد سيك** (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي توفر فرصة للتأمل والاستشراف في آن واحد فيما يتعلق بممارستنا لتعددية الأطراف والحوكمة العالمية في ضوء الأزمات والتحديات المتكاثرة والمتزايدة التعقيد والتشابك اليوم.

وبالإضافة إلى الانتهاكات الصارخة والمتعمدة للقانون الدولي ومبادئه، فإن عالمنا فريسة لتآكل الأمن الجماعي وعودة النزعة القومية والانعزالية وأزمة الثقة بين الدول والخطاب العسكري غير المسبوق وغياب إطار معياري لمعالجة التهديدات الجديدة، لا سيما التهديدات التكنولوجية.

وبعد 80 عاماً من إنشائها، تبدو منظمتنا، وهي رمز تعددية الأطراف بامتياز، متعثرة الآن وغير قادرة على الاستجابة بفعالية للأزمات الأمنية أو على التصدي للتحديات التي تواجه البشرية.

**وتماشياً مع ميثاق المستقبل** (قرار الجمعية العامة 1/79) الذي اتفق عليه قادتنا، هناك حاجة إلى التزام جديد بتعددية الأطراف من أجل إحداث تحول حاسم في منظمتنا وتكييفها مع متطلبات العقود القادمة.

وفي هذا الصدد، يود بلدي عرض ما يلي:

إن ظهور تعددية أطراف ذات وجه أكثر إنسانية وشمولا وتمثيلاً يتطلب بالضرورة مواصلة إصلاح الحوكمة السياسية والاقتصادية والمالية العالمية – سواء كان ذلك في مجلس الأمن أو مؤسسات بريتون وودز – بهدف تعزيز حضور من أغفلهم النظام الحالي. وقد حان الوقت لإفساح المجال بشكل أكبر للبلدان النامية، بما فيها تلك الموجودة في أفريقيا وللدول الصغيرة، من أجل الحفاظ على بيئة مواتية للحوار والتعاون بين الدول. يجب أن تعزز تعددية الأطراف دور الأمم المتحدة ودور النظام المتعدد الأطراف في مجال السلام والأمن الدوليين. وبينما نسلم بمزايا الدبلوماسية الموازية، هناك حاجة بالغة الأهمية لأن تواصل الأمم المتحدة تجسيد المجتمع الدولي وتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات وحلها.

ومع ذلك، يجب أن يجد عمل الأمم المتحدة امتداده الطبيعي في جميع الأطر الإقليمية والدولية ذات الصلة، وخاصة منظمات التكامل الإقليمي مثل الاتحاد الأفريقي. وبالنسبة لبلد مثل السنغال، الذي يلتزم بالمثل الأعلى الأفريقي، فالنزعة الإقليمية هي الآن أكثر من أي وقت مضى، وسيلة رائعة لتعزيز تعددية الأطراف. إن شرعية ومصداقية الجهات الفاعلة الإقليمية يجب أن تعزز شرعية ومصداقية الأمم المتحدة، والعكس صحيح. وكل تلك الجهود الهيكلية لن تكون فعالة إلا إذا كانت تدفع بازدهار بلداننا وتعزز الصداقة بين شعوبنا.

ويجب أن تكون تعددية الأطراف التي نحتاج إليها، أكثر توحيدا وإيثارا. وبينما نتطلع للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، يبقى تمويل التنمية العقبة الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك يؤيد وفد بلدي النداءات العديدة التي وجهها الأمين العام لصالح التعجيل بالالتزامات المالية. كما ينبغي لتعددية الأطراف أن تتصدى بفعالية وكفاءة أكبر للمظالم الاقتصادية والمالية التي تجرد بلدان الجنوب من موارد كبيرة وتوقف تنميتها، وتحديداً من خلال التجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة والإعفاءات الضريبية التعسفية.

وبالانتقال إلى الصداقة بين الشعوب، وعلى حد تعبير الرئيس باسيرو ديوماي دياكار فاي، هناك حاجة إلى

”استبدال نهج ”كل شخص معني بنفسه“ من أجل بناء عقد اجتماعي عالمي جديد قائم على التضامن والتعاون والمساواة في الكرامة بين الثقافات والحضارات“.

وفي هذا الصدد، لا يمكن لتعددية الأطراف أن تعني انهيار الاستقطاب من أجل النهوض برؤية معينة لما هو عالمي.

وأخيراً، يجب أن تسير تعددية الأطراف جنباً إلى جنب مع المساءلة فيما يتعلق بالالتزامات التي تم التعهد بها من أجل التصدي للتحديات المشتركة، وتحديداً عندما يتعلق الأمر بالتمويل من أجل التنمية والعمل المناخي. كما يجب أن تضمن هذه المساءلة احترام القانون الدولي والدعم الثابت للمؤسسات القضائية الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، التي تعتبر ضامنة لنظامنا الدولي القائم على القواعد، بحيث تحل سيادة القانون محل شريعة الغاب.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد عبد الكريم** (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتمنى لكم ماليزيا النجاح، سيدي، خلال رئاسة الصين لمجلس الأمن. ونشكر الأمين العام على إحاطته الثاقبة بتاريخ 18 شباط/فبراير.

إن الأمم المتحدة هي مقر تعددية الأطراف. وهي المكان الذي تتعاون فيه الدول الأعضاء على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل لسيادة الجميع، كبيرهم وصغيرهم. الأمم المتحدة هي المكان الذي تتشاور فيه الدول لتشكيل توافق في الآراء حول القواعد التي ينبغي أن تحكم علاقاتنا. إنها المكان الذي نعزز فيه المسؤولية المشتركة للحفاظ على نظام يقوم على القواعد وليس على مبدأ ”القوة تصنع الحق“ لضمان عالم يسوده السلام والاستقرار والازدهار.

وللأسف، يرسم الواقع في بعض الأحيان صورة مختلفة. لقد فشلت القواعد التي نضعها في حماية الأبرياء من الجرائم الشنيعة. على سبيل المثال، لم تتمكن الأمم المتحدة من وقف تشويه وقتل النساء والأطفال في غزة. وحتى عند مطالبة الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء بوضع حد لهذه الفظائع، فقد تم رفضها في هذه القاعة تحديدا. ويستمر التشويه والقتل بدون عقاب. غزة ما هي إلا مأساة واحدة فقط. وتبدو الأمم المتحدة عاجزة بنفس القدر عن وقف المعاناة في ميانمار والسودان وأوكرانيا. علينا أن نواجه الواقع. فهذا العجز عن التصرف بشكل حاسم يكشف عن عيوب شديدة داخل النظام تعيق التدخل الفعال والحلول المستدامة.

لا بد من إصلاح مجلس الأمن. وإن ماليزيا على اقتناع تام بضرورة إلغاء حق النقض على المدى الطويل. وإلى أن يتحقق ذلك، يجب حظر حق النقض تمامًا في حالات الجرائم الفظيعة الجماعية مثل الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه لكي يكون حق النقض فعالاً، ينبغي أن يمارسه عضوان دائمان على الأقل وأن يؤيده ثلاثة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. وينبغي بعد ذلك أن تعتمد الجمعية العامة القرار من خلال تصويت الأغلبية البسيطة.

يجب أن نتمسك بتعددية الأطراف في إطار الأمم المتحدة. إنه النظام الوحيد الذي يوفر الحماية للجميع، الكبير والصغير على حد سواء. إنها بحق المنظمة العالمية الأكثر تمثيلاً وبالتالي فهي منظمة عالمية لا مثيل لها في شرعيتها. ولا شك في أن هذا النظام لا يخلو من العيوب. يمكن تحسينه ويجب تحسينه، لكن لا ينبغي تجاوزه أبدًا.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

**السيد إندوني** (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): دعوني أيضا أهنئ الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير وعلى تنظيم هذه الجلسة البالغة الأهمية بشأن ممارسة تعددية الأطراف وإصلاح وتحسين الحوكمة العالمية.

لقد أنشئت الأمم المتحدة على خلفية انهيار النظام الدولي. في ذلك الوقت كان العالم يعيش الحروب والجوع والمعاناة الإنسانية. ومع ذلك، من المؤسف أن نلاحظ أنه بعد مرور 80 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، لا يزال العالم يشهد تحديات أمنية متفاقمة. ويشمل ذلك النزاعات العنيفة والإرهاب في المنطقة الأفريقية وتصاعد العنف في الشرق الأوسط وأوروبا، مع ما يصاحب ذلك من آثار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الآثار المدمرة لتغير المناخ.

وفي ضوء هذه التحديات الأمنية العالمية التي تتكشف والافتقار إلى تدابير فعالة للتصدي لها، فإن ذلك يشكك في قدرة الهيكل الحالي المتعدد الأطراف على الوفاء بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك منع نشوب الحروب والنزاعات. ولذلك فإن العالم يشعر بالقلق من أن مجلس الأمن، وهو جهاز رئيسي لديه ولاية، قد تم استقطابه على أساس الميول السياسية، مما أدى إلى تفاقم التوترات السياسية، في حين أن الأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض يعرقلون العمل الفعال لمواجهة التحديات الأمنية المتفاقمة.

ومن أجل التصدي لهذه التحديات المتعددة الأبعاد، يتحتم علينا أن نتخذ إجراءات تحويلية ملموسة وقوية، بما في ذلك اتباع نهج شامل إزاء صون السلام والأمن الدوليين، ورأب صدع نظام الحوكة العالمي. لذلك فإننا ندعو إلى نظام متعدد الأطراف متحول وشفاف وخالٍ من الانتقائية وازدواجية المعايير، ويجب أن يضمن حماية وبقاء النظام الدولي من خلال تهيئة الظروف اللازمة للأمن البشري.

وفي ضوء الحقائق الأمنية الجيوسياسية الراهنة، نود أن نؤكد مجددا على الحاجة الملحة والدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن على أساس مبادئ الديمقراطية والشمولية، مع تمثيل المنطقة الأفريقية وبلدان الجنوب تمثيلا كاملا في المجلس. ومن شأن هيكل تم تغييره وتوسيعه أن يكفل لجميع المناطق، وخاصة أفريقيا، أن تتخذ مواقف وتشارك في القرارات التي تؤثر على القارة، من أجل السلام الدائم والأمن والتنمية. هذا بالإضافة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي من أجل تعزيز نظام تجاري دولي شامل للجميع وغير تمييزي وحر وعادل ومفتوح ومستدام وشفاف، تكون منظمة التجارة العالمية في صميمه.

وبالنظر إلى النهب المألوف لموارد أفريقيا من خلال نظام تجاري دولي غير منصف،بما في ذلك الفساد وعوامل أخرى، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات معيارية ومؤسسية جادة لمعالجة

تلك المسألة. وفي العديد من الحالات، تؤثر هذه الأفعال سلبًا على التنمية الاقتصادية، على الرغم من أن هذه الموارد الطبيعية تمثل فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فضلاً عن القضاء على مصادر التوتر والسخط. كما يشكل هذا الاستغلال غير المشروع الذي تحركه جهات أجنبية مصدر تمويل للإرهابيين والأنشطة الإجرامية الأخرى، بما في ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يزيد من تفاقم النزاعات.

وبالنظر إلى الحاجة الماسة لإجراء استعراض استراتيجي طويل الأجل لهذا البعد من أبعاد النزاع، فإننا نحث مجلس الأمن كذلك على أن يدرج في جدول أعماله دور استغلال الموارد الطبيعية كأحد الأسباب الجذرية الرئيسية للنزاعات. ومن الملائم أيضاً أن يبدي المجتمع الدولي مزيداً من الالتزام بإعادة التدفقات المالية والأصول غير المشروعة إلى بلدانها الأصلية، وتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية، وتقديم المساعدة في تمويل التنمية. فالقيود والتشوهات التجارية تمنع أفريقيا من الوصول إلى السوق الدولية. وعلى هذا النحو، يجب أن نتصدى لتلك التحديات وغيرها من المعوقات التي تؤثر على جهود التنمية المستدامة في أفريقيا. وبالتالي، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى اعتماد اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، ستكفل عدم تعرض الاقتصادات الأفريقية للضرر نتيجة التهرب من الضرائب، وإشراك أفريقيا في عمليات صنع القرارات الضريبية على مستوى العالم؛

ومن المهم بنفس القدر أن يعالج المجتمع الدولي المسائل الشاملة، بما في ذلك دور التكنولوجيا والابتكار، مثل الذكاء الاصطناعي والثغرات في البنية التحتية والطاقة، وكذلك بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية، بالإضافة إلى مساعدة الجهود والهياكل الوطنية والإقليمية الرامية إلى التصدي لتدفق الأسلحة غير المشروعة في أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام نيجيريا بالسلم والأمن الدوليين وأدعو الأعضاء الدائمين إلى الوفاء بمسؤولياتهم في الاضطلاع بولايتهم المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ومن مسؤولية كل دولة عضو أيضا أن تلتزم بنظام متعدد الأطراف قائم على القواعد ويرتكز على مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتدافع عنه، إذ لا بديل عن نهج متعدد الأطراف لمعالجة المسائل العالمية.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الآن الكلمة لممثل إرتيريا.

**السيد جيورجيو** (إريتريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

إن موضوع المناقشة المفتوحة اليوم، "ممارسة تعددية الأطراف وإصلاح وتحسين الحوكمة العالمية"، يأتي في الوقت المناسب ويجسد حجم التحديات التي نواجهها.

تعاني تعددية الأطراف تحت وطأة سنوات عديدة من السياسات المتهورة والنزاعات الجيوسياسية المتصاعدة. ومع اقترابنا من الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب علينا أن نقيّم عملنا ونطرح السؤال المهم: كيف وصلنا إلى هذه الحالة؟ والأهم من ذلك، كيف نبني نظاماً متعدد الأطراف يخدمنا جميعاً حقاً؟

إن أزمة تعددية الأطراف ليست جديدة. فهي نتيجة للاستغلال والإكراه والمعايير المزدوجة التي ميزت نظام القطب الواحد. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، وبدلاً من التعاون الحقيقي، شهدنا عودة أساليب الحقبة الاستعمارية التي يتم فيها استنزاف ثروات الكثيرين من قبل القلة المحظوظة. ويتم تجاهل القانون الدولي، وتسود ازدواجية المعايير، والإكراه يحل محل الدبلوماسية – مما يؤدي إلى تحطيم حياة عدد لا يحصى من الأرواح. لقد حل الاحتواء والتخريب والتدخلات العسكرية والتحريض على النزاعات وإدارتها محل مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتُستخدم التدابير القسرية غير المشروعة كسلاح لمعاقبة من يدافعون عن سيادتهم واستقلالهم. ولا بد أن يتوقف هذا الأمر.

إذا ما أردنا أن تكون تعددية الأطراف فعالة وذات مصداقية، يجب علينا تفكيك هياكل السلطة التي عفا عليها الزمن. ويجب أن نلتزم بنظام قائم على الإنصاف والاحترام المتبادل ونظام الازدهار المشترك، حيث يكون لجميع الدول صوت متساوٍ، وتكون السيادة مقدسة، ويتم التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ليس فقط بالأقوال بل بالأفعال.

يجسد الشعب الإريتري محنة العديد من الأمم التي خضعت لنظام عالمي تشكل بعد عام 1945، وفي قلبه الأمم المتحدة. لقد تحمل الإريتريون لعقود من الزمن تضحيات جسيمة – أولاً في نضال استمر 50 عامًا من أجل الاستقلال الذي فرضته قوى خارجية اعتبرت سيادتهم غير مرغوب فيها، ثم في عقود من النزاعات المفتعلة والعقوبات الجائرة التي تهدف إلى تعطيل سلامهم وخنق تقدمهم. وتعرضت إريتريا لاختبار شديد خرجت منه سليمة وأكثر تصميماً وصارت ملاذاً للاستقرار في جوار مضطرب.

وتجربة إريتريا ليست فريدة من نوعها. ففي جميع أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وغيرها، تتعرض دول بأكملها لإجراءات عقابية تخنق اقتصاداتها وتقضي على سيادتها وتعرقل تنميتها. وفي أجزاء كثيرة من العالم، تسببت التدخلات العسكرية المتهورة والحروب بالوكالة في إحداث فوضى عارمة في العديد من أنحاء العالم، وتسببت في معاناة إنسانية لا توصف، وأججت عدم الاستقرار الإقليمي.

وفي منطقتنا، منطقة القرن الأفريقي، كانت العقود الثلاثة الماضية بشكل عام فترة من الفرص الضائعة والألعاب الصفرية والنزاعات المتكررة التي غالباً ما تحرض عليها قوى خارجية. والنزاع الدائر في السودان مثال صارخ وحديث على ذلك.

ويشهد النظام العالمي تحولات جيوسياسية عميقة تجلب الاضطراب وعدم اليقين. وهذا الواقع المحفوف بالمخاطر يجعل من الملحّ أن يتحد العالم – بمزيد من التصميم والمرونة والتضامن – لإقامة نظام عالمي يضمن السلام والاستقرار. وهذا ليس خياراً بل ضرورة.

ويجب علينا أن نتجاوز الإجراءات الرمزية والإصلاحات التقنية. نحن بحاجة إلى التوصل إلى توافق عالمي في الآراء حول كيفية تعزيز التعاون وإعادة بناء الثقة في عالم متعدد الأقطاب آخذ في التطور. وهذا يتطلب إصلاحاً تحويلياً للأمم المتحدة ومؤسسات الحوكمة العالمية. فالتعاون الدولي الحقيقي يرتكز على وجود مؤسسات تجسد التنوع العالمي، وتمثل جميع المصالح بشكل منصف، وتعبر عن أصوات جميع الدول، لا سيما الدول الأصغر حجماً والأكثر تأثراً بالقرارات العالمية.

ومن غير المقبول أننا، بعد 80 عاماً، ما زلنا نعتمد على هياكل صُممت عندما كان ثلث البشرية تحت نير الاستعمار. ومن غير المقبول أيضاً أن أفريقيا لا تزال مهمشة من المؤسسات العالمية، بما في ذلك مجلس الأمن.

وختاماً، إذا كان للأمم المتحدة أن تظل ذات أهمية، فيجب أن تكون درعاً للجميع، وليس سيفاً في يد قلة. نحن مدينون للأجيال القادمة ببناء تضامن عالمي قائم على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الآن الكلمة لممثل صربيا.

**السيد إليتش** (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في مستهل بياني، أود أن أعرب عن امتناني لجمهورية الصين الشعبية على عقد المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى في مجلس الأمن اليوم بشأن صون السلم والأمن الدوليين حول موضوع "ممارسة تعددية الأطراف وإصلاح وتحسين الحوكمة العالمية". ويتسم موضوع المناقشة بأهمية قصوى بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة والنظام الدولي ككل. وتتعلق المسائل التي ينبغي أن تتناولها المناقشة اليوم بتحسين نظامنا المتعدد الأطراف وتعزيز دور الآلية المتعددة الأطراف القائمة وسلطة القانون الدولي. وهذه المسائل تهم صربيا بشكل خاص، وأعتقد أنها تهم الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد ثبت مراراً وتكراراً أن احترام ميثاق الأمم المتحدة ودور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين من أهم المسائل التي يجب أن تكون موضع اهتمامنا. ولتحقيق هذه الغاية، يحسن بنا أن نستمر في التساؤل عما إذا كنا قد فعلنا كل شيء لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة التي وضعناها قبل 80 عاماً. إن دور المنظمة العالمية في الحفاظ على النظام الدولي المتعدد الأطراف وجهودها في تحقيق السلم والأمن لا يرقى إليه الشك ولا يقاس عليه، ومع ذلك نشهد تراكم المشاكل والتحديات الناجمة أساسا عن الانتهاكات العديدة لميثاق الأمم المتحدة، وعدم الاستجابة المناسبة، والتطبيق الانتقائي لقواعد القانون الدولي، وازدواجية المعايير.

ويؤسفني أن أقول إن عالمنا يعاني من مقاساة ملايين الأشخاص ومن النزاعات المسلحة في شرق أوروبا وعلى طول حدودها وفي الشرق الأوسط، بالإضافة إلى العديد من النزاعات والتحديات في مناطق أخرى من العالم، وقد استمر العديد منها لسنوات دون أن يلوح حل في الأفق.

إن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي تنص، في جملة أمور، على ما يلي: "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد عقدنا العزم ... على تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي"، هي دائماً تذكير جيد بالمقاصد التي أنشئت من أجلها منظمتنا وتوفر أساسا لنا للمضي قدما ومعالجة الأزمات الجارية على وجه السرعة وتعزيز وتقوية دور المنظمة العالمية وآلياتها. وينبغي أن يُظهر مجلس الأمن، في إطار ولايته، روحا قيادية في اتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة من أجل استعادة مصداقيته وأن يعيد التأكيد فورا على دور الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق وأن يعيد تعددية الأطراف إلى مركز الصدارة.

ميثاق الأمم المتحدة هو معاهدة دولية لا تزال سارية المفعول منذ 80 عاماً. وقد صمد طوال تلك السنوات أمام اختبار الزمن. وتشكل مقاصده ومبادئه، إلى جانب العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف وإعلانات الأمم المتحدة وقراراتها، مجموعة فريدة من المعايير العالمية التي لا تسمح بالتنفيذ الانتقائي أو عدم الامتثال. وإذا تغاضينا عنها، فلا مناص من أننا سنواجه أزمات ونزاعات وحروبا كما حدث لنا مرارا عبر التاريخ. ونلقي باللوم في كثير من الأحيان على أحكام الميثاق التي يُزعم أنها بالية وعلى عدم كفاءة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في عدم التوصل إلى حلول. بيد أن الدول ذاتها تتحمل المسؤولية عن الأزمات والنزاعات. ولذلك، يجب أن تتسق إرادتنا السياسية والعمليات ذات الصلة مع القواعد القانونية. ومن الأهمية بمكان أن تكف الدول الأعضاء عن الخطابات المؤذية وتبادل الاتهامات من أجل وقف الأزمات والنزاعات وإيجاد حلول سلمية لها وأن تتحمل مسؤوليتها الكاملة وأن تجدد التزامها باحترام المبادئ التي ينص عليها القانون الدولي والميثاق، ولا سيما تلك المبادئ المتعلقة بحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها واحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها والوفاء على نحو مسؤول بالالتزامات التي تعهدت بها.

وينبغي أن نؤكد أيضا على أن التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان متساوية في الأهمية ومترابطة وأن نذكّر أنفسنا في هذا السياق بأن منظمتنا تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء فيها وبأن جميع الدول – كبيرها وصغيرها – تتمتع بالمساواة في الكرامة. وكما أشار الأمين العام في العديد من المناسبات، ينبغي أن يستند ذلك إلى تجديد الالتزام بالحلول المتعددة الأطراف وإلى الثقة والتضامن وعالمية الشمول. وينبغي أن تحتل الدبلوماسية الوقائية بوجه خاص والتسوية السلمية للمنازعات مركز الصدارة فيما يتعلق بتعددية الأطراف الفعالة، مما يستدعي أن يضطلع مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام بدورهم القيادي. وينبغي ألا نستخدم الجزاءات والتدابير الأخرى كتدبير أخير إلا عند استنفاد تلك الحلول السلمية. ولذلك، يتحمل الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن مسؤولية كبيرة في تلك الجهود، في حين ينبغي أن يضطلع الأعضاء غير الدائمين بدور محفز في عملية البحث عن حلول بناءة لجميع المسائل بدلا من أن تقتصر على المسائل التي تتعلق بمصالحهم المباشرة حصرا. وقد يساعدنا ذلك على تهيئة مناخ أكثر مواءمة يفضي إلى توافق في الآراء.

لقد كان بلدي ضحية للحلول الانفرادية والانتهاكات الصارخة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرضت سلامته الإقليمية وسيادته للتهديد والانتهاك. ولذلك، يهمنا كثيرا أن نرى الأمم المتحدة في سياق اضطلاعها بمهامها، ومجلس الأمن بوجه خاص، يتخذان إجراءات فعالة وبما يتوافق تماما مع ولايتيهما. ومن المؤسف أننا شهدنا في كثير من الأحيان تفسيرات انتقائية للمبادئ الأساسية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والكيل بمكيالين. ومع أن صربيا تحترم تماما سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، ولا سيما تلك الدول التي تعاني من نزاعات، يجري في الغالب تجاهل، بل وتبرير، الانتهاكات التي تطال سيادتها وسلامتها الإقليمية، بما يتعارض مع ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقرار 1244 (1999) فيما يتعلق بمقاطعة كوسوفو وميتوهيا الجنوبية.

في الختام، أود أن أشير إلى أن بلدي ملتزم التزاما كاملا بتنفيذ توصيات مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لأننا نثق ونؤمن بأننا نحتاج إلى السلام والأمن اللذين لن تتحقق أي تنمية اقتصادية بدونهما.

وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد صربيا الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن وتحسين آليات عمله وتوسيع عضويته من أجل ضمان تمثيل إقليمي أفضل من دون التأثير على كفاءة وفعالية عمله.

ويعلمنا التاريخ أنه ينبغي ألا ننتظر حتى تحدث أهوال عالمية مثل الحربين العالميتين أو حتى نثيرها من أجل إنشاء نظام أمثل، كما أن الميثاق يحذرنا من ذلك. ويقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك الدول المكلفة بموجب الميثاق باتخاذ القرارات داخل مجلس الأمن، أن تلتزم بتحقيق غايات الأمم المتحدة وأهدافها وأن تبني قراراتها على المبادئ التي تقوم عليها أسس الأمم المتحدة.

*رُفعت الجلسة الساعة 17/25.*